



بعد أن أغلق الستار، اشتدّ القمم:

حقوق الإنسان في السعودية
عام 2021

تقرير القسط السنوي
فبراير 2022



✉ Contact@ALQST.ORG ☎ 02073851311 🌐 ALQST.ORG 🐦 @ALQST_ORG 📘 @ALQST.ORG

📍 Unit 24.7, Coda Studios, 189 Munster Rd, Fulham, London SW6 6AW | Registration no: 09093387

ISBN: 978-1-913205-08-9

ISBN ebook: 978-1-913205-09-6

المحتويات

4	1. ملخص تنفيذي
8	2. الإطار القانوني
11	3. الاعتقال التعسفي
16	4. الإفراج وتقييد الحياة بعد ذلك
23	5. سجناء في خطر
33	6. محاكمات جائرة وأحكام قاسية
38	7. استخدام عقوبة الإعدام
41	8. التهجير القسري
43	9. حقوق المرأة
45	10. حقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميول والعابرين جنسياً
46	11. حقوق عديمي الجنسية (البدون)
48	12. حقوق العمال المهاجرين
50	13. الحرب في اليمن
52	14. تطورات دولية متعلقة بالوضع الحقوقي في السعودية
55	15. التوصيات
58	16. التسلسل الزمني للأحداث المتعلقة بحقوق الإنسان في 2021

1. ملخص تنفيذي



بدأ عام 2021 بضغط دولي شديد على القيادة السعودية لتحسين الوضع الحقوقي المزري في البلاد، فقد تولت السعودية رئاسة مجموعة العشرين في العام السابق واستضافت قمة مجموعة العشرين السنوية، وعملت القسط مع منظمات وجهات غير حكومية صديقة طوال ذلك العام على إبقاء الضوء مسلطاً على انتهاكاتهما الحقوقية، لكن ما فاقم مخاوف السلطات السعودية كان تغيّر الإدارة الأمريكية، مع انتصار الرئيس الحالي جو بايدن على الرئيس السابق دونالد ترامب الذي دافع عن القيادة السعودية، لتتدارك ذلك بالشروع بعدد من الإصلاحات الشكلية والتنازلات الحقوقية.

ولكن ما أن خفّت الأضواء والضغط، وتبيّن أنّ وعود الرئاسة الأمريكية الجديدة بإعادة ضبط العلاقات الأمريكية السعودية لن ينتج عنها إلاّ إجراءً رمزية مؤقتة، تشجعت السلطات السعودية للرجوع إلى سابق عهدها، بحملات اعتقال تعسّفي جديدة استهدفت الكتاب والمدونين والنقاد السلميين، وإنزال أحكام قضائية قاسية على النشطاء، وتعمد تعريض حياة معتقلي الرأي للخطر.

إن كان للتغيير الفعلي والتقدم نحو الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في السعودية أن يتحققان، فلا سبيل بديل عن الضغط الدولي المستمر على السلطات السعودية وقائديها، الاسمي: الملك سلمان، والفعلي: ولي العهد محمد بن سلمان.

يتصدى التقرير السنوي للقسط حول الوضع الحقوقي في السعودية لعام 2021 لكل هذه التطورات بإسهابٍ وشموليةٍ، رابطاً إياها بمعلوماتٍ إضافية من مصادر القسط.

تعاني السعودية من فراغ قانوني إثر غياب قوانين أساسية، ومع أن ولي العهد أعلن في 8 فبراير 2021 أن السلطات السعودية ستقيم قوانين جديدة وتراجع القوانين الموجودة بغاية "تطوير المنظومة التشريعية"، بما في ذلك تطوير نظام الأحوال الشخصية الأول في تاريخ المملكة، ونظام للمعاملات المدنية، ونظام جزائي للعقوبات التعزيرية، ونظام الإثبات، فقد انقضى هذا العام دون أن تنشر أي تفاصيل عنها.

تزعم السلطات السعودية أن أنظمتها تقوم على الشريعة الإسلامية وفق تفسير مجلس كبار العلماء، الذي يمثل السلطة الدينية الأعلى في المملكة، لتبرر بذلك عدم وضع دستور، الأمر الذي لا يؤدي وظائفه النظام الأساسي للحكم، فهو لا يكرّس الحقوق والحريات الأساسية، ولتبرر عدم وضع نظام جزائي، لينوب عنه بدل ذلك تشريعات تفسيرها خاضع لتصرف القضاة التابعين للسلطات، ما يعني أن التعريف النظامي للجرائم وتحديد عقوباتها وشدها خاضع لتصرف القضاة وتفسيرهم للشريعة الإسلامية، ما يتيح لهم حرية تصنيف شتى الأعمال كجرائم بأثر رجعي ودون سند قانوني واضح موضوع نصًا.

والقصور في هذه الأنظمة تعوضه في الممارسة التشريعات الاستثنائية، مثل نظامي مكافحة الإرهاب والجرائم المعلوماتية، إذ توظف السلطات بنودهما الفضفاضة والمبهمّة لتشمل طيفًا واسعًا من الجنايات.

وفي 2021 واصلت السلطات السعودية سير موجات الاعتقال التعسفي على خلفية الممارسة السلمية للحق في التعبير عن الرأي وغيره من الحقوق الأساسية، وبعد أن خلصت من استهداف الشخصيات البارزة والمعروفة، وانتهى أغلبهم خلف القضبان، اتجهت قبضة القمع هذا العام إلى الشباب والشخصيات غير البارزة، من نشطاء ومدونين شباب وأهالي معتقلين، واستمر تدفق الأخبار عن اعتقالاتٍ حدثت في السنوات السابقة راح ضحيتها كتابٌ وأكاديميون وشخصيات دينية ومدافعون عن حقوق الإنسان، بل وحتى مسؤولون حكوميون وأعضاء العائلة المالكة، والعديد منهم ما زال محتجزًا دون تهمة أو يقضي حكمًا بالسجن بعد محاكمة جائرة، وهذا التأخير في ورود الأخبار يعكس صعوبة أعم في الوصول للمعلومة الموثوقة من الميدان، ولهذا فمن المستحيل الإحاطة الشاملة بعدد الاعتقالات، ما يعني أن ما يتطرق له هذا التقرير من اعتقالات - وغيرها من الانتهاكات - لا يمثل على الأرجح إلا غيضًا من فيض.

وحتى ما ساهم فيه الضغط الدولي من إفراج عن العشرات من معتقلي الرأي في 2021، إفراجًا مؤقتًا أو بعد انقضاء المحكومية، فذلك كان بشروط قاسية مثل منع السفر والعمل والنشاط على شبكات التواصل الاجتماعي، ومن حالات الإفراج المشروط هذا العام خمس مدافعات عن حقوق الإنسان، وثلاثة عشر ناشطٍ أفرج عنهم بعد سنتين من الاعتقال، وشابّين كانا يواجهان حكم الإعدام، وثلاثة آخرين أفرج عنهم دون تهمة بعد عدة أشهر من الاحتجاز، وكافة هؤلاء فرضت عليهم قيودٌ غليظة بعد الإفراج، منها محاكماتٌ مستمرة بدعاوى معنية بنشاطهم السلمي، وشروط ملاحظة فجّة تجعلهم عرضة لإعادة الاعتقال، ومنع من السفر مطول طال أهاليهم في بعض الحالات.

كانت قضية قتل موسى القرني في أكتوبر 2021 ومحاولة قتل المدافع عن حقوق الإنسان المعتقل خالد العمير دالّتين على خطورة ظروف احتجاز معتقلي الرأي، ورغم فرادة ما يعانون منه فالظروف العامة التي يقاسيها عموم المساجين في السجون السعودية ليست أفضل حالًا بكثير، باكتظاظٍ شديدٍ ومعايير نظافة متدنية وانحسار الإجراءات

الهادفة للحد من انتشار كوفيد-19، فما يعاني منه معتقلو الرأي -أي: أولئك المحتجزين تعسفياً على خلفية نشاطهم الحقوقي، أو دعوتهم للإصلاح، أو تعبيرهم عن آراء سياسية أو دينية لا تقبلها السلطات - تضاف إليه المعاملة القاسية وغير الإنسانية والمهينة وراء القبض دون إمكانية للجوء إلى القضاء، ما مكّن الإهمال الطبي والإداري المتعمد، المدفوع بنوايا انتقامية، وأدى إلى عددٍ من الوفيات في السجن في الأعوام الماضية، مثل وفاة رمز الدفاع عن حقوق الإنسان في السعودية عبدالله الحامد في أبريل 2020، وشهد هذا العام تصعيداً في انتهاك هذا الأسلوب بتعمّد السلطات تعريض حياة عددٍ من المساجين للخطر، وإن كان ما ورد من أخبار يثير المخاوف فما يزيدها هو استمرار ممارسة الإخفاء القسري للعديد من حديثي الاعتقال.

وبعد فترة سكون نسبيٍّ للإجراءات القضائية في 2020 في ظل أوضاع الجائحة، عادت سير المحاكمات الجائرة على العديد من المساجين ومعتقلي الرأي، بإجراءات لا تفي المعايير الدولية لضمانات المحاكمة العادلة، وتشويها انتهاكات روتينية مثل الحرمان من التمثيل القانوني ومن الحصول على الوثائق القضائية، والتأخير دون مبرر، وجلسات المحاكمة السرية، ولكن هذا الاستهتار بالضمانات القانونية لا تختص به المحكمة الجزائية المتخصصة، التي أنشئت في 2008 باختصاص في قضايا الإرهاب، بل تشاركها فيه المحاكمات الجزائية العادية، ففي 2021 أنزلت محكوميات طويلة بالسجن على عدد من النشطاء والنقاد السلميين إثر ممارستهم حقوقهم الأساسية، منها الحكم على موظف الهلال الأحمر عبد الرحمن السدحان بالسجن لمدة 20 سنة، والتصديق على أحكام آخرين وزيادة مدد أحكام غيرهم بعد الاستئناف، مثل ما حصل للمدافع عن حقوق الإنسان محمد العتيبي الذي مددت محكوميته لتبلغ 17 سنة إجمالية في السجن، وفي إحدى المحاكمات السياسية، أنزلت أحكاماً بالسجن مددها تتراوح بين ستة أشهر و22 سنة على عشرات من المقيمين الفلسطينيين والأردنيين في السعودية، وما زالت العديد من المحاكمات مستمرة.

أعدمت السلطات السعودية 67 فرداً في عام 2021، أي ما يتجاوز ضعف حالات الإعدام لعام 2020، وإن كان ذلك أقلّ من كلّ عامٍ قبله منذ تولي الملك سلمان العرش في يناير 2015، ولأول مرة منذ عدة سنوات لم تنفذ أي أحكام بالقتل على خلفية جنایات معنية بالمخدرات حصراً، ولكن ما لا يبشر بالخير هو التناقض المستمر بين أفعال السلطات وأقوالها، فبعد إعلانها إلغاء حكم الإعدام على الأحداث، نفّذت في يونيو 2021 حكم الإعدام بحق شابٍ على خلفية جنایات يزعم ارتكابه إياها عندما كان عمره 17 عاماً، وما زال عشرات آخرون يواجهون خطر الإعدام.

وفي استمرارية لموجات التهجير القسري في 2021 قامت السلطات بالمصادرة غير القانونية لأراضي مئاتٍ من السكّان بذريعة التطوير، أبرزها ما فعلته في نوفمبر من هدم حيٍّ كامل في مدينة جدة.

وفي 8 فبراير 2021 أعلن ولي العهد محمد بن سلمان أن السلطات ستضع قوانين جديدة مع نهاية العام، منها نظام الأحوال الشخصية الأول في تاريخ المملكة، لكن لم تلحق ذلك أي تفاصيل، ففي غياب أيّ قانون أسرة حاليّاً، تخضع القضايا العائلية إلى تقدير القضاة، الذين يكثر انحيازهم ضدّ النساء وحكمهم ضدّهن، وكانت الإصلاحات الأخيرة المعلن أنها ستحسّن من أوضاع النساء مثلاً آخر لمنهج البهرجة الإعلامية حول الإصلاح دون خطواتٍ جادّة، فقد اختتم عام 2021 ونظام الولاية الظالم ما زال قائماً ورفع يد التحكم الذكوري عن النساء هدفاً بعيد المنال.

والنهج التعسفي يمسّ حقوق المثليّات والمثليين ومزدوجي الميول والعاشرين والعابرات (مجتمع الميم)، فهم عرضة للسجن والجلد وحتى الإعدام لتعبيرهم عن ميولهم الجنسية أو هويتهم الجندرية، وليس في الأنظمة

السعودية نصوص معنية بحقوق مجتمع الميم، ما يترك أوضاعهم القضائية في تقدير القضاة، وفي ديسمبر 2021 رفضت السلطات السعودية مسودة للمجلس العمومي للأمم المتحدة دعت كافة الدول للعمل على إلغاء القوانين والممارسات التمييزية، بما فيها تلك المستندة إلى الميول الجنسية والهوية الجندرية، وتحدثت شخصيات شهيرة ومعروفة دُعيت إلى المملكة عن افتقار البلاد لحقوق مجتمع الميم، ففي ديسمبر 2021 أعلن نجم فورمولا 1 لويس هاملتون أنه لم يطمئن للمشاركة في جائزة السعودية الكبرى في ضوء اضطهاد مجتمع الميم هناك.

وأما أوضاع الأشخاص عديمي الجنسية في السعودية، المعروفين بمسمى البدون، وتقدر أعدادهم ما بين 70 و250 ألف نسمة، فالصعوبات التي تحد حياتهم من كل جانب لم تتغير خلال هذا العام، مؤثرة على كافة مراحل حياتهم ومختلف أوجهها، من التعليم والرعاية الصحية وحتى العمل والحياة العائلية، وبدل من إصلاح أوضاعهم أعلنت السلطات السعودية في نوفمبر 2021 أنها ستجسّس عددًا غير محدد من المقيمين الأجانب من ذوي "الكفاءات"، دون أن يشمل ذلك البدون رغم صلتهم وإقامتهم القديمة في البلاد، وهي وطنهم الذي لا يعرفون سواه.

وحال أغلبية المقيمين ليست أفضل بكثير، فالعمالة الوافدة التي تشكّل قرابة ثلث سگان البلاد تقاسي ظروف هشاشة لم تغير في أسسها الإصلاحات المحدودة التي قدمتها السلطات السعودية في مارس 2021 على نظام الكفالة سيء السمعة، الذي يضع العامل الوافد في المملكة في حالة التابع لمواطن يتصرف ككفيل له، ولا تقف المشكلة عند بقاء نظام الكفالة ككل بل حتى الإصلاحات الجديدة تتخللها ثغرات قانونية واستثناءات معتبرة الحجم، مثل تغاضيها عن أوضاع ملايين العاملات المنزليات.

وانتهكات السلطات السعودية استمرت خارج حدود سيادتها مثلما في داخلها، وذلك مع دخول الحرب في اليمن سنتها السابعة، حيث تواصل القتال بتصعيد عسكري كبير في محافظة مأرب في فبراير 2021، وارتكبت أطراف الحرب انتهاكات جسيمة، منها هجمات عشوائية على مناطق مدنية من قوأت الحوثي، وهجمات جوية عشوائية من التحالف بقيادة السعودية، وكان من العار على مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة أن صوّت في أكتوبر ضدّ تجديد الآلية الدولية الوحيدة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الصراع في اليمن، إثر ضغط شديد من السعودية وحلفائها، مع استمرار تدفق الأسلحة لها من الحكومات الغربية.

وبدأ هذا العام مع ضغط دولي شديد على السلطات السعودية لتحسين سجلها الحقوقي المزري، بعد تزايد التركيز الدولي على المملكة أثناء رئاستها مجموعة العشرين في عام 2020، ومع تعهد الإدارة الأمريكية الجديدة باتخاذ موقف أشدّ تجاه الرياض، ومع أن الوعود بتغيير في العلاقات الأمريكية السعودية لم تتحقق، فقد اتخذت بعض الخطوات الإيجابية تجاه السلطات السعودية دوليًا، منها قرار قويّ مرره البرلمان الأوروبي حول حقوق الإنسان، ليأتي نصف العام بالكشف عن عمليات تجسس واسعة على فاعلين في المجتمع الدولي باستخدام منظومة بيغاسوس للتجسس، ما أدى لإجراءات ضدّ الجهة الصانعة، مجموعة "إن إس أو" الإسرائيلية، وفي مقابل ذلك، وبدلاً من تحسين الوضع الحقوقي، واصلت السلطات السعودية استراتيجية العلاقات العامة نفسها في عام 2021 باستثمار كبير في الفعاليات الرياضية والموسيقية الدولية، لتواجه في بعض الحالات ردود فعل لسيبة.

يختتم التقرير السنوي للقسط لعام 2021 بقائمة مستفيضة من التوصيات للمجتمع الدولي والسلطات السعودية، وتسلسل زمني مفصل للأحداث المعنية بحقوق الإنسان في السعودية في هذا العام.

2. الإطار القانوني



غياب التشريعات الأساسية يخلق فراغاً قانونياً

في 8 فبراير 2021 أعلن ولي العهد أنّ السلطات ستضع أنظمة جديدة وتراجع الأنظمة الموجودة بغاية "تطوير المنظومة التشريعية"، منها نظام الأحوال الشخصية الأول في تاريخ المملكة (لمزيد من التفاصيل، أنظر قسم "حقوق المرأة"، [الصفحة 43](#))، ومشروع نظام المعاملات المدنية، ومشروع النظام الجزائي للعقوبات التعزيرية، ونظام الإثبات، لكن لم تنشر أي تفاصيل حول أيٍّ منها حتى وقت كتابة هذا التقرير.

تزعم السلطات السعودية أن أنظمتها تقوم على الشريعة الإسلامية وفق تفسير مجلس كبار العلماء، الذي يمثل السلطة الدينية الأعلى في المملكة، ولكن الدولة لا تقيم دستوراً والنظام الأساسي للحكم لا يعوض عنه، فهو لا يكرّس الحقوق والحريات الأساسية، وليس في تشريعات الدولة نظاماً جنائياً، والمنصوص عليه من تشريعات تفسيره خاضع لتصرف القضاة التابعين للسلطات، ما يعني أن التعريف النظامي للجرائم وتحديد عقوباتها وشدتها خاضع لتصرف القضاة وتفسيرهم للشريعة الإسلامية، ما يتيح لهم حرية تصنيف شتى الأعمال كجرائم بأثر رجعي ودون سند قانوني موضوع نصّاً.

إنّ غياب النظام الجنائي يضيف ضبابيةً على عملية تطبيق القانون، ويعد تجاوزاً للمادة 11 من [الإعلان العالمي لحقوق الإنسان](#) التي تنص على أنه "لا يُدان أيُّ شخص بجريمة بسبب أيِّ عمل أو امتناع عن عمل لم يكن في حينه يشكّل جرماً بمقتضى القانون الوطني"، ولسد هذا الفراغ النظامي تستخدم السلطات أنظمة استثنائية - نناقشها أدناه - تسمح بتفسير فضفاض جدّاً للجرائم.

نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله

في 1 نوفمبر 2017 وضع [نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله \(نظام مكافحة الإرهاب\)](#) قيد التنفيذ كبديلٍ أسوأ وأشدّ قمعيةً من سابقه نظام مكافحة الإرهاب لعام 2014، فالنظام الجديد يعرف الإرهاب تعريفاً فضفاضاً لا يشترط استخدام العنف لتصنيف الأعمال كأعمال إرهابية، بل ويشمل توصيفات صريحة في استهدافها الأعمال غير العنيفة مثل "الإخلال بالنظام العام" و "زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة" و "تعريض وحدتها الوطنية للخطر"، وهو يعاقب "كل من وصف - صورة مباشرة أو غير مباشرة - الملك أو ولي العهد بأي وصف يطعن في الدين أو العدالة" بالسجن لمدة بين 5 و10 سنوات.

يستخدم هذا النظام لتجريم الأعمال الدارجة ضمن الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، ولا يكرس ضمانات المحاكمة العادلة، فالمادتان 19 و20 تمنحان الادعاء العام السلطة لاحتجاز المشتبه به بمعزل عن العالم الخارجي حتى 90 يوماً "إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك"، ويمنح المحكمة الجزائية المتخصصة صلاحية تمديد مدة التوقيف - بما في ذلك التوقيف بمعزل عن العالم الخارجي - إلى أجل غير مسمى، وهذا الانتهاك الصريح لضمانات المحاكمة العادلة لا يحرم المشتبه به من الزيارات والتواصل مع ذويه فقط بل حتى من الاستشارة القانونية، ويخرج الأفراد من حماية القانون ويمكّن ممارسة التعذيب والمعاملة القاسية، ويزاد على ذلك أن التوقيف بمعزل عن العالم الخارجي يعد بحد ذاته شكلاً من أشكال التعذيب، ما يفاقم من عُرضة الأفراد الموقوفين على خلفية نظام مكافحة الإرهاب للتعذيب.

نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية

لم تكن حرية التعبير متاحة في السعودية قبل [نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية](#) لعام 2007، فالمنشورات المطبوعة تعرضت تاريخياً للقمع ومن ثم التقييد [بنظام المطبوعات والنشر](#) لعام 2001، لكن النظام الجديد وفر إطاراً قانونياً جديداً لقمع حرية التعبير على الإنترنت، ومواده الفضفاضة تستخدم لمحاكمة الأفراد لتعبيرهم السلمي عن آرائهم بنشرها على مواقع الإنترنت أو شبكات التواصل الاجتماعي.

فعلى سبيل المثال، تنص المادة 6 من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية على تجريم "إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، أو حرمة الحياة الخاصة، أو إعداد، أو إرساله، أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي" وتعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال سعودي.

نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية

أقرت السلطات [بنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية](#) في شهر ديسمبر 2015 ودخل حيز التنفيذ رسمياً في شهر مارس 2016، فكان أول لائحة نظامية تصرح بتأسيس منظمات المجتمع المدني وتنظيمها، وذلك رغم سماح السلطات السعودية الفعلي لنشاط الجمعيات الخيرية تحت رقابة السلطات.

لكن هذا النظام لم يفتح هذا المجال لتأسيس منظمات المجتمع المدني كاملة الاستقلالية بل فرض قيودًا صارمة عليها وعلى تنظيمها، فتماشياً مع النهج العام كانت مواد هذا النظام فضفاضة واستخدمتها السلطات لرفض إصدار التراخيص لمنظمات المجتمع المدني، فمن موانع العمل "التعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية" أو "مخالفة النظام العام" أو "التنافي مع الآداب العامة" أو "الإخلال بالوحدة الوطنية"، ما يدرجه في صفّ الأنظمة المقيدة للحريات، فلا نصّه ولا لأحته التنظيمية تصرّح بترخيص إنشاء منظمات حقوق الإنسان، خلافاً للمؤسسات التعليمية والخيرية المذكورة نصّاً.

ويضاف على ذلك أن النظام يمنع الجمعيات والمؤسسات الأجنبية من تأسيس فروع لها داخل السعودية ويخضع منظمات المجتمع المدني المحلية إلى تدخل حكوميّ مفرط في شؤونها الداخلية.

الالتزامات الدولية

تعهدت السعودية بالتزامات دولية وعدد من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، فقد انضمت المملكة العربية السعودية خلال العقود الثلاثة الماضية إلى [الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب](#) وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، و[الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري](#)، و[اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة](#)، وكذلك [اتفاقية حقوق الطفل](#) وإلى اثنين من بروتوكولاتها الاختيارية.

وبذلك تعهدت السلطات السعودية بالالتزام بمعايير هذه الاتفاقيات ودمج موادها وضمائنها القانونية في الأنظمة المحلية، ولكن عند مراجعة اللجان المعنية بهذه الاتفاقيات السعودية؛ كجزء من مهمتها في مراقبة تطبيق الدول لها، تكرر انتقادها السلطات السعودية لعدم تطبيق هذه الاتفاقيات وعدم تلبية التزامات التي تنص عليها.

أثر هذه القوانين على المواطنين والمقيمين في السعودية

وإن كانت السلطات السعودية لا تفي بالتزاماتها الحقوقية الدولية، فإطارها النظامي الداخلي يفتقر إلى الأسس التشريعية في كفة، ويضع أنظمة بقيود شديدة وضبابية في كفة أخرى، ليكون سبيلاً لتمكين ملاحقة النشاط السلميين ومحاكمتهم بل وخلق مناخ من الرقابة الذاتية على عامة الناس بسبب غياب اليقين القانوني، ما يبعث بالخوف من قمع السلطات للتعبير السلمي عن الآراء بتعريفها كجرائم بأثر رجعي.

3. الاعتقال التعسفي



لم تغيّر السلطات السعودية من نهجها في عام 2021، فقد واصلت شنها حملات اعتقال واسعة تستهدف من يمارسون حقوقهم الأساسية، مثل الحق في التعبير عن الرأي وغيره من الحقوق، بنحوٍ سلميٍّ، بل خطت خطوةً طبيعيةً النهج نفسه إذ لم تواجه رادعًا، فبعد أن انتهت من اعتقال أغلبية الشخصيات المعروفة من نقّاد ونشطاء، اتجهت إلى استهداف شخصياتٍ غير بارزة من نشطاء ومدونين شباب، واستمرت في استهداف أهالي المعتقلين، ولم يتوقف تدفق الأخبار عن اعتقالاتٍ حدثت في السنوات السابقة لكتّاب وأكاديميين وشخصيات دينية ومدافعين عن حقوق الإنسان بل وحتى مسؤولين حكوميين وأعضاء العائلة المالكة، والعديد منهم ما زال محتجزًا دون تهمة أو يقضي حكمًا بالسجن بعد محاكمةٍ جائرة.

الاعتقال على خلفية التعبير السلمي عن الرأي

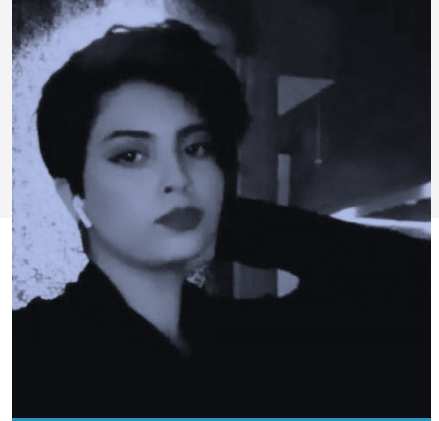
استمرت الاعتقالات التعسفية لمن يمارسون الحق في التعبير عن الرأي في 2021، بمن فيهم نشطاء ومدونين شباب وغيرهم ممن مارس حقه في التعبير عن الرأي بنحوٍ سلميٍّ على الإنترنت، ففي شهر مارس اعتقلت الطبيعة لجين داغستاني ليفرج عنها في شهر يونيو للعام نفسه، وتبعت ذلك في شهر مايو ويونيو حملة اعتقالات استهدفت مدونين، منهم عبدالله جيلان وعبدالرحمن الشخي وأسماء السبيعي ولينا الشريف ورينا عبدالعزيز وياسمين الغفيلي، وعلمت القسط بخبر اعتقال مدوّنة أخرى معروفة باسم نازا، تملك حسابًا على شبكة التواصل الاجتماعي (تويتر) معرّفه (@i_naza33)، منذ سبتمبر 2020، ولم ترد أيّ أخبارٍ عنها منذ وقت اعتقالها. وهذه الاعتقالات تبدو متعلقة بنشاطهم على موقع (تويتر) حيث مارسوا حقّهم في حرية التعبير بصورة سلمية.



لجين داغستاني



عبدالله جيلان



رينا عبدالعزيز

وتبيّن هذا العام أنّ المدوّن داوود العلي، صاحب حساب (تويتر) معرفه (@dawood1972)، اعتقل في ديسمبر 2020 بعد نشره تغريدة انتقد فيها التطبيع مع إسرائيل، وهو ما يزال معتقلاً دون تهمة، وفي 24 ديسمبر 2021 اعتقل الكاتب والباحث عبدالله اليحيى، صاحب حساب (Dr_AbuMusa@) على (تويتر)، هو الآخر بعد نشره تغريدات ينتقد فيها التطبيع مع إسرائيل.



عبدالله المبارك

وتعرض بعض المعتقلين للإخفاء القسري، فبعد [اعتقال](#) لينا الشريف، وهي طبيبة ومدونة سعودية ذات 33 عامًا، في مايو 2021، حرم أهلها من التواصل معها لعدة أسابيع ظلت خلالها في حالة إخفاء قسري، والحال نفسه قاساه عبدالله المبارك الذي [اعتقلته](#) السلطات السعودية في 22 يوليو ومن ثم أخفته قسرًا، وذلك بعد أن داهمت مجموعة يرجح أنها من جهاز المباحث - التابع لرئاسة أمن الدولة - منزل الناشط ذو 44 عامًا في مدينة ينبع، واقتيد بعد ذلك إلى موقع مجهول وحرّم من التواصل مع أهله لعدة شهور قبل أن يحال إلى المحكمة، وإن لم تكن أسباب هذه الإجراءات معروفة فيبدو أنّها متعلقة بنشاطه السلمي على شبكات التواصل الاجتماعي بما في ذلك دعوته لتكريس الحقوق المدنية والسياسية.

وشنت السلطات حملة اعتقالات أخرى في 8 أبريل بسلسلة من المداهمات في مدينة أبها حيث اعتقلت عددًا من الأكاديميين، منهم أستاذ الشريعة قاسم القثري الألمعي، وأستاذ اللغة العربية محمد الحازمي، وعلي بن حسن الألمعي.



سعود السرحان

وفي أواخر شهر أكتوبر قامت السلطات السعودية [باعتقال](#) الأكاديمي سعود السرحان وإخفائه قسرياً، دون معرفة أسباب اعتقاله أو مكانه حتى وقت كتابة هذا التقرير، ولكن من المحتمل أنها معنية بمقال كتبه عن الوضع الاقتصادي والسياسي المستقبلي في السعودية تحت حكم محمد بن سلمان، تناول من خلاله شكوكاً ساورته سابقاً في هذا الصدد، ومع عودة سعود القحطاني المستشار السابق لمحمد بن سلمان إلى الساحة السياسية، صدر أمرٌ باعتقال السرحان.

في بعض الحالات تمر أسابيع أو حتى شهور حتى ترد أخبار الاعتقال وذلك بسبب ما يتعرض له الضحايا من مدد الإخفاء القسري وبسبب مناخ الخوف والترهيب الذي يخنق البلاد، ما يثني الأصدقاء والأقارب عن التواصل مع المنظمات الحقوقية أو إعلان الخبر.

علمت القسط مثلاً في 2021 عن أن السلطات السعودية قامت في يوليو 2020 [باعتقال](#) عشرة مواطنين مصريين ينتمون إلى رابطات الجالية النوبية في المملكة لممارستهم الحق في حرية التجمع والتكوين الجمعيات، إذ في 14 يوليو 2020 قام قوّات يرجح أنها من جهاز المباحث بمداهمة منزل عادل سيد إبراهيم فقير، رئيس الجالية النوبية في الرياض والمقيم في السعودية منذ مدة طويلة، لتقوم السلطات بعد ذلك بمداهمة منزل الرئيس السابق للجالية فرج الله أحمد يوسف وثمانية أعضاء آخرين في رابطات مدنية للجالية النوبية في السعودية واعتقلتهم جميعاً، ولحوالي شهرين بعد اعتقالهم ظلّ مكان احتجازهم مجهولاً، ولم يسمح لهم بإجراء مكالمات مع ذويهم إلا في سبتمبر 2020 أعلموهم فيها باحتجازهم في سجن الحائر في الرياض، وفي مايو 2021 قامت السلطات بنقلهم من الحائر إلى سجن أبها في عسير، قبل إعادتهم إلى الحائر في أغسطس، لينقلوا مرةً أخرى إلى أبها في سبتمبر، وأثناء آخر مدة احتجاز في الحائر وجهت إليهم دعاوى وأحيلوا إلى المحكمة في نوفمبر من العام نفسه (لمزيد من التفاصيل، أنظر قسم: "إجراءات قضائية جائرة"، [صفحة 37](#)).



محمد باقر النمر

اعتقال أفراد الأسرة

لا يقف تكميم السلطات السعودية لأفواه الأصوات الناقدة عند الأفراد أنفسهم بل يطال حتى أهاليهم، بإجراءاتٍ مثل المنع من السفر (لمزيد من التفاصيل أنظر: "الإفراج المشروط"، [صفحة 22](#)) والاعتقال، وهي ممارسات استمرت في 2021، ففي 24 فبراير داهمت قوات الأمن منزل محمد باقر النمر في العوامية، وهو والد الشاب علي النمر الذي اعتقل حينما كان حدثاً، ليُفرج عنه بعد يومين في 26 فبراير.



عامر متروك الفالح

وفي حادثة أخرى [احتجزت](#) قوات أمن الدولة الاقتصادي عامر متروك الفالح، نجل الكاتب وعالم السياسة متروك الفالح، وأخفته قسرياً في 21 نوفمبر دون أن تعرف عائلته مكان احتجازه أو أسباب ذلك، ليفرج عنه لاحقاً في الأول من ديسمبر دونما توضيح.



سليمان الدويش

وفي 2021 اعتقل نجل الداعية سليمان الدويش، الذي أخفي قسرياً منذ 2016 [وتعرض لتعذيب وحشي](#) على يد مسؤولين كبار، وذلك كخطوة انتقامية لعلاقتهم بأبيهم ومناصرتهم له، فابنه عبدالوهاب الدويش الذي [اعتقل](#) لأول مرة في 2017 حكم عليه في سبتمبر 2020 بالسجن مع وقف التنفيذ، اعتقل ثانية في 14 أغسطس 2021، حيث تلقى مكالمات هاتفية من السلطات السعودية طلبت منه الذهاب إلى أكاديمية نايف للأمن الوطني بالرياض، بذريعة نزع السوار الأمني الموضوع في رجله، ولكنه ما أن وصل إلى الكلية، حتى أخبر بأنه يتعين عليه قضاء ما تبقى من فترة حكمه في السجن، التي تصل إلى ثمانية أشهر، ولا تعلم القسط عن مكان احتجازه الحالي وما إذا كان اعتقاله الحالي مرتبطاً بقضية سابقة أم هو عمل انتقامي على تقرير نشرته "وول ستريت جورنال" عن والده في مايو 2021.



عبدالوهاب الدويش

وكان اعتقال عبدالوهاب الدويش الأول في 2017 بعد جدال له مع أحد المسؤولين في وزارة الداخلية، إثر مراجعته للمسؤول من أجل إطلاق سراح والده، وفي خضم الجدل قال عبدالوهاب للمسؤول: "والدنا عزيز علينا، إما أن تطلقوا سراحه أو تسجنونا معه". وفي اليوم التالي حاصرت عدد من السيارات المدنية منزل عائلة سليمان الدويش، حيث يعيش جميع أبنائه، ومن ثم اعتقلت عبدالوهاب وأخفته قسرياً لمدة ثلاثة أشهر، وتمكنت عائلته بعد تلك المدة من زيارته في السجن، وكانت آثار التعذيب واضحة عليه، حيث أفاد مصدر للقسط أن عبدالوهاب عذبت السلطات لمدة ثلاثة أشهر وانتزعت منه اعترافات تحت التعذيب، وبعد سوء حالته الصحية حولته إلى مستشفى السجن لتلقي العلاج قبل أن تعيده إلى لسجن.

وجه عدد من الدعاوى إلى عبدالوهاب لاحقاً وأحيل إلى المحكمة، وكان من بين هذه التهم: تأييد داعش وحمل أفكار متطرفة، بالرغم من عدم تقديم الادعاء العام ما يثبت ذلك، وأطلق سراحه قبل بدء محاكمته في مارس 2018، لتحكم عليه المحكمة الجزائية المتخصصة في سبتمبر 2020 بالسجن لمدة ثلاث سنوات وستة أشهر، مع وقف تنفيذ سنة وستة أشهر، يتلوها منعه من السفر لمدة مماثلة.



عبدالرحمن الدويش

وبعد اعتقاله الثاني في 14 أغسطس 2021، احتجز أخوه عبدالرحمن الدويش في 18 أكتوبر لإرساله رسالة نصية إلى بدر العساكر، مدير المكتب الخاص بولي العهد محمد بن سلمان، مستفسراً عن حال والده سليمان الدويش الذي ما يزال مصيره ومكانه مجهولين، بعد أكثر من خمس سنوات من إخفائه القسري، فاستجاب العساكر بأن أمر الادعاء العام باعتقال عبدالرحمن، ومن ثم أخفي قسرياً حتى أحيل إلى محاكمة سرية في 5 نوفمبر دون علم ذويه أو حضور محامٍ له، وفي 28 نوفمبر نقل إلى سجن الملز بالرياض، بعد أسبوعين من العناية المركزة إثر مرضه في الحجز الانفرادي.

وكذلك أجبر عبدالرحمن أثناء الحجز على التوقيع على ورقة مطبوعة اعترف فيها تحت الإكراه بعدة تهم من ضمنها: إعداد وتخزين ما من شأنه المساس

بالنظام العام والتشهير بالآخرين، والمساس بالحياة الخاصة عبر جهازه الجوال، وهو الأمر المجرّم والمعاقب عليه ضمن نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية. ثانياً: تبني المنهج المتطرف الداعي إلى إقصاء الآخرين، ومحاولته الإخلال بأمن المجتمع وتماسكه ونظامه العام، وذلك من خلال المحتوى الذي تم إرساله من جهازه الجوال، وقيامه بإرسال رسالة إلى أحد الأشخاص وذلك عبر جهازه الجوال يسأله عن والده وإرفاقه تغريدات والده المسيئة لولاة الأمر.

4. الإفراج وتقييد الحياة بعد ذلك



أُفرج عن عشرات معتقلي الرأي في 2021، الأمر الذي كان للضغط الدولي أثر كبير فيه، بعضها مؤقت وآخر بعد انقضاء المحكومية، ولكن بشروط قاسية مثل منع السفر والعمل والنشاط على شبكات التواصل الاجتماعي، ومن حالات الإفراج المشروط هذا العام خمس مدافعات عن حقوق الإنسان، و13 ناشط أفرج عنهم بعد سنتين من الاعتقال، وشايبين كانا يواجهان حكم الإعدام، وثلاثة آخرين أفرج عنهم دون تهمة بعد عدة أشهر من الاحتجاز، وكافة هؤلاء فرضت عليهم قيود غليظة بعد الإفراج، منها محاكمات مستمرة بدعاوى معنية بنشاطهم السلمي، وشروط ملاحظة فجّة تجعلهم عرضة لإعادة الاعتقال، وطال ذويهم منع من السفر مطول في بعض الحالات.

المساجين المفرج عنهم مع انقضاء محكومياتهم أو بعد ذلك

شهد عام 2021 الإفراج عن خمس مدافعات عن حقوق إنسان أخريات من أصل 13 اعتقلن في 2018، وذلك بعد انقضاء محكومياتهن الجائرة في السجن، ولكن بقيود غليظة تطعن في أي ادعاء بأنهن يعشن حياة حرة.

وقد نفذت أولى الإفراجات في مطلع العام، ففي 10 فبراير 2021 حين [أطلق سراح](#) المدافعة عن حقوق الإنسان لجين الهذلول بشروط، وذلك بعد سنتين وتسعة أشهر في السجن، وأتى ذلك بعد إفراج مشروط لم يعلن عنه للمدافعة والمدونة نوف عبدالعزيز والمدافعة مياء الزهراني في العام نفسه، بعد قضائهن أكثر من سنتين ونصف في السجن، وفي 26 يونيو من العام نفسه أفرج عن المدافعتين سمر بدوي ونسيمة السادة بعد انقضاء محكوميات مقاربة.



نسيمة السادة



سمر بدوي



لجين الهذلول

وقد كانت المحكمة الجزائية المتخصصة قد حكمت على لجين الهذلول بالسجن لخمس سنوات وثمانية شهور، نصفها مع وقف التنفيذ، وحكمت المحكمة الجزائية بالرياض على بدوي والسادة بالسجن لمدة خمس سنوات وثمانية شهور، مع وقف تنفيذ نصف المدة، وكان ذلك إثر محاكمات جائرة على أساس دعاوى معنية بنشاطهن السلمي حصراً.

وأتى الإفراج عنهن بعد تصاعد الضغط الدولي، ورغم أن جزءاً من أحكامهن موقف التنفيذ فقد فرضت عليهن قيود غليظة بعد إطلاق السراح، فقد تضمن الحكم المنزل على الهذلول - مثلاً - ثلاث سنوات تحت الملاحظة، ما يعني أنها تظل طوال تلك المدة عرضةً للاعتقال مرةً أخرى، ومعها خمس سنوات منع من السفر، وقد منع أهلها من السفر إلى الخارج أيضاً (لمزيد من التفاصيل أنظر قسم: "المنع من السفر"، [صفحة 22](#)).

وأما الثماني المدافعات الأخريات المفرج عنهن مؤقتاً منذ 2019، فقد استمرت محاكماتهن الجائرة، لتنتهي بعضها بالحكم عليهن بالسجن تتراوح بين سنتين ونصف السنة وخمس سنوات وثمانية شهور، على أساس دعاوى متعلقة بنشاطهن السلمي.

السلطات السعودية تستهدف المدافعات عن حقوق الإنسان

في 15 مايو 2018 ابتدأت السلطات السعودية حملة اعتقالات استهدفت عددًا من أبرز الناشطات الحقوقيات في السعودية، إلى جانب بعض الرجال المناصرين لحقوق المرأة، وقد كانت هذه أول مرة تستهدف فيها السلطات السعودية المدافعات عن حقوق الإنسان على هذا النحو الواسع والوحشي، فاعتقلت في هذه الحملة لجين الهذلول وعزيرة اليوسف وإيمان النفجان إلى جانب محمد الربيعة في ليلة واحدة، وتبعتها موجات اعتقال أخرى في شهريّ مايو ويوليو، استهدفت هتون الفاسي وأمل الحربي وميساء المانع ورقية المحارب وعبير نمكناني وشدن العنزي ونوف عبد العزيز ومياء الزهراني ونسيمة السادة وسمر بدوي.

وورد للقسط في الأشهر التالية للحملة معلومات تفيد بتعرّض الناشطات للتحرش الجنسي والتعذيب وغيرها من ضروب المعاملة القاسية أثناء التحقيق، بما في ذلك التعرية واللمس في الأماكن الحساسة والضرب والصعق بالكهرباء، ولم تقف التجاوزات عند ذلك فقد تعرضن للتعذيب النفسي، بالتهديد بالقتل والاغتصاب مثلاً، ولجأت السلطات إلى الكذب على إحدى الناشطات بخبر موت أحد أفراد عائلتها، واحتجزت الناشطات في مواقع غير رسمية، بعضها سُمّي بـ "الفندق" و"بيت الضيافة" وقد حضر التعذيب بل وشارك فيه بعض كبار مسؤولي الدولة مثل سعود القحطاني، المستشار المقرب من محمد بن سلمان.

بدأت محاكمة الناشطات في الرياض في مارس 2019، وكانت صحيفة الدعاوى التي وجهها الادعاء العام تناقض مزاعم السلطات السعودية وحملتها الإعلامية التي وصفتهم فيها بالخائنات واتهمتهن فيها بالتواصل مع استخبارات أجنبية، فاقترعت على دعاوى متعلقة بالعمل السلمي الحقوقي والتوعوي مثل المطالبة بإلغاء نظام الولاية ومشاركة المعلومات مع الصحافة والدبلوماسيين ومنظمات حقوق الإنسان الدولية.

ونتيجة الضغط الدولي المتزايد، بما في ذلك قرار من الاتحاد الأوروبي وبيانان من دول عضوة في الأمم المتحدة في 2019، أفرج في العام نفسه عن ثماني من النساء إفرجاً مؤقتاً، وهن: هتون الفاسي وأمل الحربي وميساء المانع ورقية المحارب وعبير نمكناني وشدن العنزي وعزيرة اليوسف وإيمان النفجان، إنما تحت قيود غليظة، وأما البقية فقد أفرج عنهن في 2021 تحت قيود مشابهة.



وليد فتيحي

وهذه القيود مست العديد من معتقلي الرأي المفرج عنهم في 2021، وأكثرها توظيفاً هو منع السفر.

في 14 يناير 2021 قلصت مدة الحكم الذي أنزل على الطبيب وليد فتيحي في 8 ديسمبر 2020 من ست سنوات إلى ثلاث سنوات وشهرين بالسجن، نصفها مع وقف التنفيذ، تتلوها مدة مماثلة منع من السفر، ونظراً للوقت الذي قضاه في الحبس منذ اعتقاله في نوفمبر 2017 كان معنى ذلك أن المدة المحكوم عليه قضاؤها في السجن قد انقضت.



عصام كوشك

وفي أواخر يناير 2021 أفرج عن المدافع عن حقوق الإنسان عصام كوشك بعد قضائه محكومية مدتها أربع سنوات على أساس دعاوى منها "تأليب الرأي العام"، والحكم الذي أنزلته المحكمة الجزائية المتخصصة في 28 فبراير 2018 تضمن أربع سنوات إضافية من منع السفر بعد الإفراج عنه.

وفي أواخر فبراير 2021 أفرج عن الصحفي علاء برنجي بعد قضائه **محكومية** مدتها سبع سنوات في السجن لتعبيره عن رأيه ومناصرته لحقوق الإنسان، وحكمه تضمن منعاً من السفر مدته ثماني سنوات بعد الإفراج عنه، وأما الدعاوى الموجهة ضده فقد استندت إلى تغريدات دعم فيها حق النساء في قيادة السيارة في السعودية وناصر المدافعين عن حقوق الإنسان ومعتقلي الرأي.

وبين فبراير ومارس 2021 أفرج عن 13 معتقل رأي، احتجزوا بين 4 و 9 أبريل 2019، منهم مدوّنون وكتّاب وأحد ذوي المدافعات عن حقوق الإنسان، هم: صلاح الحيدر ابن المدافعة عن حقوق الإنسان عزيزة اليوسف، والكتّاب بدر الإبراهيم ومحمد الصادق وثمر المرزوقي وعبدالله الدحيلان ونايف الهنداس وعلي الصفار ورضا البوري وخديجة الحربي والروائي مقبل الصقّار والنشطاء فهد أبا الخيل وأيمن الدريس والمحامي عبدالله الشهري، وكانت معهم الطبيبة شيخة العرف (التي أفرج عنها في 2019).

وبعد احتجاز هذه المجموعة دونما تهمة لأكثر من سنة كاملة والتحقيق معهم حول أنشطتهم الثقافية، أحيلوا إلى المحكمة الجزائية المتخصصة في 30 سبتمبر 2020، وعقدت جلسة أخرى في 21 ديسمبر من العام نفسه، وحكم على أغلبهم بانقضاء مدة المحكومية في فبراير ومارس 2021.

وفي يونيو أفرج عن الرادود محمد بوجبارة المعتقل منذ أكتوبر 2020 إثر إحيائه شعائر دينية شيعية، وفي أواخر سبتمبر أفرج عن الأكاديمي عبدالرحمن الشميري بعد انقضاء مدة سجنه ذات 15 سنة، والشميري واحد من إصلاحيين جدة واعتقل في 2007 وحوكم بدعوى "عصيان ولي الأمر"، وحكم عليه بمنع من السفر لمدة مماثلة بعد الإفراج عنه.



صلاح الحيدر



ثمر المرزوقي



عبدالله الدحيلان

إصلاحيو جدة

بدأت قصة إصلاحيي جدة مع مدهامة قوات الأمن السعودية لفيلاً في شمال جدة في 2 فبراير 2007 اعتقلت فيها ستة رجال معروفين بمناقشة الإصلاح الاجتماعي والسياسي، واعتقل 10 نشطاء آخرين بعد ذلك في جدة والمدينة المنورة، واتهمت المجموعة بتأسيس تنظيم سري هدفه إشاعة الفوضى والوصول إلى السلطة بالاستعانة بأطراف خارجية.

وبقي النشطاء الستة عشر في المعتقل دون محاكمة حتى فبراير 2010 حين أحييت قضيتهم إلى المحكمة الجزائية المتخصصة، وفي 22 نوفمبر 2012 أنزلت المحكمة أحكاماً قاسية بالسجن مجموعها 228 سنة، منها 30 سنة على سعود الهاشمي الذي ادعت أنه قائد المجموعة، تتبعها 30 سنة منع من السفر.

وفي يناير 2012 عُرض على النشطاء الإفراج بكفالة أو "عفو ملكي" أو الاثنين معاً، ومن اختار القبول بالعفو الملكي ألزم بتوقيع ورقة اعتذار عن أنشطته وتعهد بعدم مواصلة أي نشاطات قد تعتبرها السلطات تحريضية، وإلا فسوف تعاد محاكمتهم.

وقبل عشرة منهم بذلك، ورفض البقية، قائلين إنّ في ذلك إهانة لهم وأنه يشكل إقراراً بإجرامية أنشطة تدخل ضمن حريتهم في التعبير التي يستلزم التعهد تنازلهم عنها.

في 27 أكتوبر و14 نوفمبر على التوالي، أفرج عن علي النمر وعبدالله الزاهر، وهما شابان معتقلان منذ 2012 لمشاركتهم في مظاهراتٍ عندما كانا طفلين، وأتى الإفراج بعد 10 سنوات في السجن، قضيا معظمها وهما ينتظران حكم الإعدام، إلى أن خفف الحكم في 2020 إلى 10 سنوات في السجن، وتضمن الحكم على كليهما 10 سنوات إضافية من منع السفر (للمزيد من التفاصيل، أنظر [صفحة 40](#)).

والحال أسوأ بالنسبة لبعض معتقلي الرأي، إذ يستمر سجنهم حتى بعد انقضاء مدة محكوميتهم فيما يسمى "التطويق"، فالبعض منهم يحتجز قبل الإفراج عنه في مركز محمد بن نايف للمناصرة حيث يقسمون بين "منحرفين" و"إرهابيين" ويناصحون بموجب ذلك، ففي يونيو 2021 نقلت السلطات السعودية عددًا من معتقلي الرأي إلى مركز المناصرة تجهيزًا للإفراج عنهم، ومنهم سعد بن مطر العتيبي وبندر الشعلان وعبد اللطيف الحسين وعباس المالكي وياسر العيف، وأفرج عن عباس المالكي في منتصف أغسطس بعد اعتقال استمر منذ أكتوبر 2017 ولمدة أربع سنوات بدعوى "نشر تغريدات يتعاطف فيها مع أبيه"، وفي منتصف سبتمبر أفرج عن ناشط حقوق الإنسان ياسر العيف [المحتجز](#) منذ يوليو 2018 بعد قضائه محكوميةً مدتها سنتين بالسجن على خلفية نشاطه.



سعد بن مطر العتيبي



عباس المالكي



ياسر العيف

معتقلون أفرج عنهم بدون توجيه تهم

في أوائل يوليو 2021 أفرج عن ثلاثة معتقلي رأي آخرين بعد شهرين من الاحتجاز دون توجيه تهم، وهم الكاتب عبدالعزيز الدخيل وعلي الشدوي والإعلامي عقل الباهلي المحتجزين منذ أبريل 2020 لتعزيتهم بوفاة المدافع عن حقوق الإنسان عبدالله الحامد نتيجة الإهمال الطبي المتعمد في السجن.

منع ذوي المعتقلين من السفر

بالإضافة إلى فرض منع السفر على المفرج عنهم كجزء من الحكم القضائي عادةً، واصلت السلطات السعودية في 2021 ممارسة فرض منع السفر تعسفيًا على ذوي المعتقلين، مانعة إياهم من مغادرة البلاد كضرب من ضروب العقاب الجماعي، وهذه الإجراءات تصدر دون عملية قضائية أو تحديد الأسباب أو حتى إخطار المتأثرين بها.

فلم يتأكد رسميًا منع عائلة المدافعة عن حقوق الإنسان لجين الهذلول من السفر حتى ديسمبر 2021 ولم توضح الأسباب بعد، والمنع الذي يبدو أنه صدر وقت اعتقال الهذلول واختطافها من الإمارات العربية المتحدة في مارس 2018 يتضمن والديها وإخوتها المقيمين في السعودية، إذ تنبهوا له أثناء محاولتهم السفر خارج البلاد.

والحال نفسها بالنسبة إلى 19 من أعضاء أسرة الداعية سلمان العودة المعتقل منذ سبتمبر 2017، حيث صدر منع السفر وقت اعتقال العودة ولكنهم لم يعلموا بسبب فرضه، بل ولم يعلموا بوجوده إلا حينما حاول عدد منهم مغادرة البلاد.



عبدالعزیز الدخیل



عقل الباهلي



سلمان العودة

5. سجناء في خطر



لفتت جريمة قتل موسى القرني في أكتوبر 2021 الانتباه مرة أخرى إلى الأوضاع الحرجة التي يقاسيها معتقلو الرأي في السعودية، ومع فرادة ما يعانون منه فالظروف العامة التي يقاسيها عموم المساجين في السجون السعودية ليست أفضل حالًا بكثير، باكتظاظ شديد ومعايير نظافة متدنية وانحسار إجراءات الحد من انتشار كوفيد-19، يضاف عليها بالنسبة لمعتقلي الرأي - أي: أولئك المحتجزين تعسفيًا على خلفية نشاطهم الحقوقي، أو دعوتهم للإصلاح، أو تعبيرهم عن آراء سياسية أو دينية لا تقبلها السلطات - معاملة قاسية وغير إنسانية ومهينة وراء القضبان دون أن يسمح لهم الجوء إلى القضاء، ما مكّن الإهمال الطبي والإداري المتعمد، المدفوع بنوايا انتقامية، وأدى إلى عددٍ من الوفيات في السجن في الأعوام الماضية، مثل وفاة رمز الدفاع عن حقوق الإنسان في السعودية عبدالله الحامد في أبريل 2020، وشهد هذا العام تصعيّدًا في انتهاك هذا الأسلوب بتعمّد السلطات تعريض حياة عددٍ من المساجين للخطر.

القتل ومحاولة القتل

شهد عام 2021 تفاقمًا ملحوظًا لاستهتار السلطات السعودية المتعمد - بل والانتقامي أحيانًا - بأمن وسلامة بعض معتقلي الرأي، وكأنها تشنّ حربًا انتقامية عليهم لتعرض حياتهم للخطر بصورة تبدو متعمدة، والحالة القصوى في هذا النهج هي جريمة [قتل](#) الإصلاحي موسى القرني في أكتوبر 2021 المشتبه ضلوع السلطات فيها.



موسى القرني

كان القرني، وهو أحد إصلاحيي جدة المعتقلين في 2007 (أنظر صفحة 20)، يقضي محكومية مدتها 20 سنة في سجن ذهبان قرب جدة، وقد نقل مؤخراً إلى زنزانة فيها سجناء متطرفون "تكفيريون"، تشكى القرني إلى إدارة السجن من أن معاداتهم لآرائه الإصلاحية تضعه في وضع خطير، لتقابلته الإدارة بالتجاهل.

وفي 12 أكتوبر 2021 صدم المجتمع الحقوقي بخبر جريمة قتل القرني داخل زنزانتته، حيث أفاد شهود بأنه تعرض للضرب على رأسه ووجهه بأدوات حادة ما تسبب بجروح وكسور قاتلة في جمجمته، وتشير الأدلة إلى أن سلطات سجن ذهبان تجاهلت ما جرى لأكثر من تسع ساعات من وقوع الجريمة ولم تتخذ أي خطوة أو تعلم الادعاء العام أثناء ذلك، وأن القاتل أعلم إدارة السجن، أو الحارس المناوب، في الثانية بعد منتصف الليل بوجود جثة في الزنزانة، لكن الإدارة لم تستجب حتى الساعة 11 صباحاً.

وقد سبق أن أفاد القرني بأنه تلقى تهديدات بالقتل في السجن، وقد تعرض للضرب والتعذيب أثناء الاحتجاز، وحينما تعرض لجلطة دماغية في مايو 2018 أعطته إدارة السجن الدواء الخطأ قبل نقله إلى مستشفى نفسي، بهدف المسّ بسمعته الفكرية وترويج إشاعة كونه مريض نفسياً، وقد كتب القرني عدة رسائل للملك سلمان وولي العهد محمد بن سلمان متشكياً من المعاملة السيئة التي يتلقاها دون أن يصله أي رد من الديوان الملكي، ولا من الادعاء العام أو أمن الدولة أو هيئة حقوق الإنسان السعودية.

وكدليل آخر على استهتار السلطات السعودية بحياة موسى القرني، لم تنشر أي استنتاجات أو معلومات من التحقيق في وفاته رغم الدعوات الكثيرة لها للقيام بذلك، وقد دعت القسط بموجب ذلك لتحقيق دولي مستقل وعاجل في ظروف قتل القرني، بما في ذلك تأخر إدارة سجن ذهبان في إبلاغ الادعاء العام بما جرى، واحتمالية تواطؤ مسؤولي السجن في الجريمة، وتخاذلهم في أخذ مع شكاواه السابقة على محمل الجد، ولمراجعة كاميرات المراقبة في السجن وأخذ شهادات من نزلاء السجن وموظفيه، ومراجعة كافة الشكاوى التي قدمها القرني سابقاً مع الديوان الملكي وغيره من الأجهزة الحكومية.

موسى القرني (1954 - 2021)

ولد موسى القرني في عام 1954 في منطقة جازان في السعودية وكان أكاديمياً معارضاً ومناصرًا للإصلاح السياسي والاجتماعي. بدأ دراسته الجامعية في كلية الشريعة بالرياض، وحصل على الدكتوراه في أصول الفقه من جامعة أم القرى. عمل في عدة جامعات مثل الجامعة الإسلامية وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في السعودية، وكذلك جامعة الدعوة والجهاد في باكستان.

وفي 2 فبراير 2007، اعتقل القرني مع مجموعة من الأكاديميين عرفوا بمسمى إصلاحية جدة، وهي مجموعة مهتمة بالإصلاح السياسي والاجتماعي في السعودية، واجهت اتهامات بتأسيس تنظيم سري هدفه إشاعة الفوضى والوصول إلى السلطة بالاستعانة بأطراف خارجية، وأنزلت عليهم أحكام مطولة بالسجن في نوفمبر 2010، وحكم على القرني بالسجن لمدة 20 سنة تتلوها مدة مماثلة منع من السفر.



إبراهيم اليماني

وتحيط المخاوف بسلامة غيره من معتقلي الرأي الذين توجد دلائل على تعمد السلطات تعريض حياتهم للخطر بوضعهم في زنازين مع متطرفين فكرياً لمقاصد تبدو انتقامية أو مستهترة، ففي أواخر 2021 علمت القسط أن الباحث الشرعي إبراهيم محمد هائل اليماني [نقل](#) إلى زنزانة مع أربعة تكفيريين هددوه بالقتل عدة مرات.

وقد اعتقل اليماني في 2017، ضمن حملة اعتقالات سبتمبر التي شملت الداعية سلمان العودة والباحث الشرعي حسن فرحان المالكي، وقد سبق أن أخطر اليماني إدارة سجن الحائر بالتهديدات التي وجهت إليه، وبالخطر الذي يترتب على حياته، إلا أن إدارة السجن تجاهلت شكواه، كما أنها تجاهلت الخطاب الذي وجهه، كما تشير القسط إلى أنه تعرّض سابقاً للإهمال الطبي وتدهورت حالته الصحية كثيراً، كما أن السلطات منعتة في 2020 من حضور جنازة والده.



خالد العمير

وعلمت القسط في منتصف 2021 بحادثة أخرى تعرضت حياة معتقل رأي فيها للخطر، ففي الساعة واحدة والنصف ظهراً بالتوقيت المحلي لليوم الموافق تاريخ 30 يوليو 2021، تعرض المدافع عن حقوق الإنسان خالد العمير [لمحاولة قتل](#) في سجن الحائر قرب الرياض حيث يقضي محكومية مدتها سبع سنوات بالسجن لنشاطه السلمي، وأفادت تقارير بأن محاولة قتل العمير جرت على يد سجين آخر لم يره قبل محاولة القتل أو بعدها.

ونظراً لكون السجن يحتوي كاميرات مراقبة، يمكن للسلطات المسؤولة

معرفة ما جرى - مثلما في جريمة قتل موسى القرني في سجن ذهبان - ولكن لم يجر أي تحقيق في الحادثة، وذلك مع تدهور حالة العمير الصحية نتيجة الإهمال الطبي من طرف السلطات، إذ يعاني من مشاكل في التنفس وغيرها من الأعراض الطبية.

تحت أستار الكتمان: السجون ومراكز الاحتجاز في السعودية

في يوليو 2021 نشرت القسط تقريرًا بعنوان “تحت أستار الكتمان: السجون ومراكز الاحتجاز في السعودية” سلطت فيه الضوء على الأوضاع السيئة في السجون ومراكز الاحتجاز والترحيل في السعودية، التي يتفشى فيها الاكتظاظ ومعايير النظافة المتدنية والإهمال الطبي والإداري.

يتكون الهيكل الإداري ونظام المراقبة في نظام السجون السعودي عمومًا من السجون العامة ومراكز الاحتجاز التابعة لوزارة الداخلية، وسجون المباحث (جهاز الاستخبارات) ومرافق الاحتجاز السرية التابعة لرئاسة أمن الدولة، ومراكز رعاية (أي: احتجاز) الأحداث التابعة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. وخارج هذا الهيكل الرسمي، لدى السلطات مواقع احتجاز غير رسمية، تحدث فيها بعض أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان وسط سرّية وكتمان أشد.

يفتقد نظام السجون السعودي، من حيث هيكله وإدارته، إلى الشفافية والمراقبة المستقلة، ما يزيد من احتمال ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق السجناء، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز غير القانونيين، والحبس الاحتياطي المطول، والاستخدام المنهجي للتعذيب أثناء الاستجواب، وسوء الممارسة الطبية والإهمال الطبي المتعمد، وعدم مراعاة ضمانات الإجراءات القانونية السليمة.

كوفيد-19 والإهمال الطبي

أعادت أوضاع جائحة كوفيد-19 الأضواء على الأوضاع الرديئة في السجون السعودية، حيث الاكتظاظ ومعايير النظافة السيئة تضع حياة النزلاء وسلامتهم في خطر بالغ، لم تتخذ السلطات الخطوات اللازمة للتخفيف منه.

وشاهد مؤسّف آخر على الإهمال الطبي في السجون تقدمه قضية وفاة المعتقل زهير علي شريدة في 8 مايو، وقد اعتقل شريدة في 2017 بسبب كتاباته وتوفي في سجن الحائر قرب الرياض بعد إصابته بفيروس كوفيد-19 وسط تفشيه في السجن في أبريل 2021، حيث أبقى في عنبر واحد مع سجناء مصابين بالفيروس، وما يدل على الإهمال الطبي هو إعطاؤه لقاح كوفيد-19 هو وآخرون رغم ما يظهر عليه من أعراض الفيروس، ما يخالف الإرشادات الطبية المعيارية.

وحيثما تدهورت صحة شريدة نقل إلى المستشفى حيث بقي لأكثر من شهر حتى وفاته، ولم تخطر أسرته بمرضه بعد أن حرموا من زيارته أو التواصل معه منذ فبراير 2021، والظروف المحيطة بوفاته تظل غامضة، فحيثما اتصلت السلطات فجأة بعائلته طالبة منهم استلام جثمانه لم يقدموا لهم أي تفسير، وسلّم لهم الجثمان في اليوم التالي لوفاته.

وكان المدافع عن حقوق الإنسان محمد القحطاني ضحيةً أخرى للإهمال الطبي المتعمد في سياق كوفيد-19 حيث أصيب بالفيروس وقت وفاة شريده وسط تفشيه في سجن الحائر، لكن إدارة السجن لم تعلمه بأنه أصيب به، والقحطاني هو أحد مؤسسي جمعية الحقوق السياسية والمدنية السعودية (حسم) ويقضي حكمًا بالسجن مدته 10 سنوات على أساس دعوى معنية بنشاطه الحقوقي السلمي، وقد تعرض للمضايقات وسوء المعاملة المتكررة في السجن، بما في ذلك فترات من الحبس الانفرادي والحرمان من التواصل الأسري.

جمعية حسم

أسست جمعية الحقوق السياسية والمدنية (حسم) في أكتوبر 2009 بهدف تكريس حقوق الإنسان المدنية والسياسية لكافة المواطنين السعودية، ودعت سلميًا لتأسيس ملكية دستورية في البلاد مع برلمان منتخب كامل الصلاحيات وضاء مستقل يضمن حقوق المحاكمة العادلة، ووثقت الجمعية انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة وساعدت الضحايا على تقديم شكاوى قانونية ضد المسؤولين المتورطين فيها وشاركت معلومات مع منظمات غير حكومية دولية ومع إجراءات الأمم المتحدة المعنية.

لم تكثف السلطات السعودية برفض التصريح للجمعية، بل قامت بحظرها كمنظمة رسميًا سنة 2013، وأحالت كافة أعضائها الأحد عشر للمحاكمة، حيث تعرضوا للمضايقات والممارسات العقابية بسبب نشاطهم الحقوقي وتعاونهم مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وأغلبية أعضاء جمعية حسم المؤسسين ما يزالون يقضون محكوميات طويلة بالسجن بسبب نشاطهم السلمي، وهم عيسى الحامد (السجن 11 عامًا، يليها حظر من السفر لمدة 11 عامًا)، عبد الرحمن الحامد (السجن 9 سنوات، يليها حظر من السفر 9 سنوات)، عبد الكريم الخضر (السجن 10 سنوات يليها حظر من السفر 10 سنوات)، محمد البجادي (السجن 4 سنوات، و4 سنوات أخرى مع وقف التنفيذ يليها حظر من السفر 10 سنوات، وهو معتقل منذ 2018 في إطار حملة القمع التي طالت المدافعين عن حقوق المرأة)، محمد القحطاني (السجن 10 سنوات يليها حظر من السفر 10 سنوات)، فوزان الحربي (السجن 10 سنوات يليها حظر من السفر لمدة 10 سنوات)، وعبد العزيز الشبيلي (السجن 8 سنوات يليها حظر من السفر واستعمال وسائل الإعلام الاجتماعية 8 سنوات)، وأما عبدالله الحامد فقد توفي في السجن شهر أبريل 2020 بعمر 68 نتيجة الإهمال الطبي والإداري المتعمد.

سوء المعاملة والمضايقات ولجوء المعتقلين للإضراب عن الطعام

في 2021 مثلما في الأعوام السابقة اضطر معتقلو الرأي إلى اللجوء للإضراب عن الطعام فرديًا أو جماعيًا احتجاجًا على المضايقات والترهيب ومطالبة بحقوقهم وتحسين أوضاعهم.

في مارس 2021 دخل زهير علي شريفة ومحمد القحطاني (المذكورين أعلاه) وأكثر من 30 سجين رأي آخر في سجن الحائر، بمن فيهم النشطاء الحقوقيون فوزان الحربي وعيسى النخيفي وفهد العيراني والكاتب محمد الحضيف، في إضراب عن الطعام [احتجاجًا على](#) مضايقات منها الحبس مع سجناء مرضى نفسيين والحرمان من التواصل الأسري والحصول على الكتب والصحف، ووقع أربعة عشر سجينًا رسالة أعلنوا فيها نيتهم الدخول في إضراب عن الطعام مع نهاية شهر رمضان، الموافق شهر مايو، احتجاجًا على الأحكام التي أنزلت عليهم، ولكن تفشي الجائحة في السجن ثناه عن ذلك.



فوزان الحربي



عيسى النخيفي



محمد الحضيف

ورغم هذه الاحتجاجات واصلت السلطات تعريض حياة المساجين للخطر، وفي 9 أغسطس 2021 دخل محمد القحطاني إضرابًا آخر عن الطعام احتجاجًا على إبقائه في عنبر المرضى النفسيين وعلى استمرار سوء المعاملة، وقام بتعليق إضرابه عن الطعام في 12 أغسطس مع وعد إدارة السجن له بالنظر في مطالبه ليواصله يوم 15 من الشهر نفسه بعد تخاذل الإدارة عن تصحيح أوضاعه.

والمخاطر الكامنة في حبس المساجين مع معتقلين مرضى نفسيًا بلا سبب سوى إهمال سلامتهم استهتارًا أو تعمّدًا، اتضحت في [حادثة](#) مقلقة في منتصف 2021 حينما أشعل أحد المساجين المرضى نفسيًا حريقًا في العنبر، ومع تمكن إدارة السجن من إطفائها فقد ازدادت أوضاع العنبر سوءًا نتيجة ذلك.

وطالت مختلف ضروب المعاملة القاسية المدافع عن حقوق الإنسان المعتقل وليد أبو الخير الذي يقضي محكومية مدتها 15 سنة على خلفية نشاطه الحقوقي، بما في ذلك الحبس الانفرادي، وقد لجأ إلى الإضراب عن الطعام مراراً لمعالجة أوضاعه.

الحرمان من الرعاية الطبية



محمد صالح الخزري

في السجون السعودية اليوم عدد لا بأس به من المعتقلين الذين تعرض حياتهم للخطر بسبب استهتار السلطات السعودية وحرمانها المتعمد لهم من الرعاية الطبية، وأحد أبرز الحالات وأشدّها حالة الطبيب المتقاعد والمسؤول الفلسطيني محمد صالح الخزري ذو 84 عاماً، فهو محتجز في [ظروفٍ تشكل خطراً](#) على حياته في سجن أبها، حيث تحرمه السلطات من العلاج الضروري للسرطان، والخزري الذي كان يجري علاج ما بعد الجراحة، وبعد اعتقاله التعسفي في أبريل 2019 تدهورت حالته الصحية تدهوراً فظيماً في المعتقل، حيث حرم من الرعاية الصحية الضرورية لمدة طويلة حتى لم يعد جسمه يستجيب لها، وهو الآن بحاجة إلى تدخل طبي أكبر، كالعلاج الكيماوي أو الإشعاعي.

والخزري يعاني من مشاكل صحية أخرى لم يقدم له علاجٌ لها، منها سلس البول الذي يمنعه من الوضوء لتأدية الصلاة، وقد فقد جسر أسنان ما أثر على قدرته على الحديث والأكل، وقد أقرت المحكمة سابقاً بأنه نظراً لوضعه المتدهور، يمكن الإفراج عنه لأسباب طبية ووضعه تحت الإقامة الجبرية، ولكن سلطات أمن الدولة لم تطبق أمر المحكمة وبدلاً من ذلك أنزلت المحكمة الجزائية المتخصصة في يوم 8 أغسطس 2021 حكماً على الخزري بالسجن لمدة 15 سنة، نصفها مع وقف التنفيذ (أنظر قسم "إجراءات قضائية جائرة"، [صفحة 36](#)).

وليس الخزري هو الوحيد من المساجين الفلسطينيين والأردنيين المحتجزين تعسفياً منذ 2019 من يعاني من مشاكل صحية، فابنه هاني الخزري يعاني من الحصوات وبحاجة إلى جراحة عاجلة، وغيره يعانون من حالات مزمنة مثل التهاب الكبد والسكري وارتفاع ضغط الدم والتهاب المفاصل دون أن يتلقوا العناية الطبية اللائقة.

والإهمال الطبي طال غيرهم من المعتقلين مثل الداعية سلمان العودة الذي تدهورت صحته تدهوراً فظيماً في السجن حتى فقد نصف بصره وسمعته، وقد قاسى العودة معاملة سيئة للغاية منذ اعتقاله التعسفي في سبتمبر 2017، بما في ذلك حرمانه من أدوية ضغط الدم والكولسترول.

وقد [تدهورت](#) صحة رجل الدين المعتقل محمد الحبيب المحتجز في سجن الدمام، نظراً لحرمانه من الرعاية الصحية لعرق النساء وآلام الظهر والرأس التي يعاني منها بسبب التعذيب التالي لاعتقاله في 2016، والحبيب يقضي محكوميتين بالسجن مدتهما الإجمالية 12 سنة على خلفية دعاوى متعلقة بدفاعه عن حقوق الأقلية الشيعية في السعودية، وقد حرّمته السلطات من الرعاية الطبية في السجن منذ مايو 2019 لحاجته إلى مخفف لآلامه العصبية التي يعاني منها نتيجة التعذيب في المعتقل.

الوفيات في السجن

وقعت حالتا وفاة أخريتان في هذا العام تحيط بهما الشبهات، ما يوسع قائمة المساجين المتوفين في السجون السعودية في الأعوام الماضية، إما في ظروف غامضة أو كنتيجة واضحة للانتهاك الجسيم لحقوقهم، بما في ذلك الاستخدام الممنهج للتعذيب، والظروف الرديئة للاحتجاز، والإهمال الطبي والإداري.

ومن أحدث الحالات:

- **أبريل 2020:** رائد الدفاع عن حقوق الإنسان عبدالله الحامد توفي بعمرنا هز 69 عامًا في المعتقل، بعد رفض السلطات السعودية توفير الرعاية الطبية الملحة له، فتدهورت حالته الصحية لعدة شهور مع حرمانه من عملية جراحية ضرورية لحالته القلبية.
- **يوليو 2020:** توفي الصحفي صالح الشحي بعد شهرين من الإفراج المفاجئ عنه من السجن، وصرحت السلطات بأنه توفي نتيجة إصابته بفيروس كوفيد-19، لكن ظروف وفاته، وظروف الإفراج المفاجئ عنه، تظل غير واضحة.
- **مايو 2021:** توفي معتقل الرأي زهير علي شريدة في ظروف غامضة، وقد أعطي هو وغيره من المساجين لقاح كوفيد-19- رغم ما يظهر عليهم من أعراض الإصابة بالفيروس، ما يخالف الإرشادات الطبية المعيارية، وحينما تدهورت حالته الصحية نقل إلى المستشفى حيث ظل لمدة شهر حتى وفاته، ولم تخطر أسرته بمرضه.
- **أكتوبر 2021:** قتل الإصلاحي موسى القرني في سجن ذهبان، بعد نقله إلى زنزانه مع متطرفين تكفيريين، وذلك رغم تقديمه عدة شكاوى لإدارة السجن بأن هذا يعرضه للخطر، ولم يصدر التحقيق في وفاته أي استنتاجات.

وفي غياب تحقيقات فعالة من طرف السلطات السعودية، هنالك حاجة ملحة لتحقيق دولي مستقل في هذه الحوادث، لكي تحقق العدالة ويحاسب المتورطون فيها والحوادث دون تكرارها.

التعذيب الجسدي

لم توثق القسط أي حالات جديدة للتعذيب الجسدي في 2021 ولكن التعذيب ممارسة ممنهجة مستمرة منذ زمن في السعودية دونما محاسبة، كوسيلة لانتزاع الاعترافات وكضرب من ضروب العقاب في السجن، والاستخدام المستمر والروتيني للإخفاء القسري والحبس بمعزل عن العالم الخارجي يرجح استمرارية التعذيب في السر.

وقد واصلت المحاكم السعودية في 2021 تجاهلها مزاعم التعذيب الأخيرة، مثلما فعلت في قضية المدافعة عن حقوق الإنسان لجين الهذلول، ففي 9 فبراير 2019، وعلى أساس تحقيق هزيل، رفضت محكمة الاستئناف دعوى الهذلول بتعرضها للتعذيب في السجن، ومع أنّ غيرها من المتهمين قدموا مزاعم في المحكمة بتعرضهم للتعذيب في السجن، لم تجرّ تحقيقات في هذه المزاعم، بل وقبلت المحاكمة بالاعترافات المنتزعة بالتعذيب كدليل ضد المتهمين.



محمد الربيعة

وعلمت القسط هذا العام بحالات تعذيب حصلت في أعوام سابقة، ففي مارس 2021 علمت القسط بتعرض المدافع عن حقوق الإنسان محمد الربيعة [للتعذيب الوحشي](#) في المعتقل، بعد اعتقاله في 15 مايو 2018 كجزء من حملة استهدفت غالباً المدافعات عن حقوق الإنسان، والربيعة يعاني من انزلاق غضروفي وتعرض للتعذيب لعدة شهور بالصعق بالكهرباء والإيهام بالغرق والحبس في دولا ب صغير لعدة أيام دون أن يتمكن من الجلوس أو النوم، وعلّق من قدميه، وضرب حتى فقد الوعي.

الإخفاء القسري

اعتادت السلطات السعودية ممارسة الإخفاء القسري على نحو واسع وممنهج لإسكات النشطاء والصحفيين وأي صوت ناقد، وذلك جزء من منهج أوسع يبدأ بالاعتقال التعسفي، يتبعه فترة تطول أو تقصر من الإخفاء القسري وبعدها يظهر المعتقل عند محاكمته، ما يعني أن أغلب المعتقلين في السعودية يمرون بفترة إخفاء قسري، طولها وقصرها يعتمد على إصرار الأسرة والأقرباء على معرفة مكان الضحية ومصيره، ومدى شهرة الضحية لدى الإعلام أو المنظمات غير الحكومية وأجهزة الأمم المتحدة.

في حالات معينة يستمر الإخفاء القسري لفترات طويلة جداً ما يبعث بالقلق حول سلامة الضحية ومصيره، ومن [الأمثلة](#) على ذلك سليمان الدويش الذي اعتقل في 22 أبريل 2016 بعد يوم من نشره تغريدات (أنظر تقرير القسط السنوي لعام 2018، الصفحة 32) يظن أنه ينتقد فيها الملك سلمان ومحمد بن سلمان الذي كان نائباً لولي العهد وقتها، فقلّته طائرة إلى الرياض ليلتها وأخذ بعد ذلك إلى أحد القصور الملكية، حيث تناول عليه أحد كبار المسؤولين بالضرب المبرح حتى غرق بالدماء وتدخل بعض الحضور للحؤول دون قتله، ولم تكن تلك آخر مرة يعذب فيها أثناء احتجازه، وقد شوهد الدويش آخر مرة في يوليو 2018 في إحدى معتقلات القصور الملكية، ولم ترد أي أنباء عنه أو عن صحته أو مكان احتجازه منذئذ، وما يزال اليوم رهن الإخفاء القسري.



عبدالرحمن السدحان

وفي بعض الحالات تزدُّ المعلومات بعد مدد طويلة من الاختفاء، ليحرم الضحايا من التواصل مع العالم الخارجي مرةً أخرى، وأحدث الأمثلة على ذلك هو موظف الهلال الأحمر عبدالرحمن السدحان الذي اعتقلته المباحث في مارس 2018 من مقر عمله في الرياض وأُخفي قسرياً لمدة 23 شهراً، ومنذ ظهوره في المحكمة شهر أغسطس 2021، حرم السدحان من التواصل مع أسرته (أنظر قسم "إجراءات قضائية جائرة"، صفحة 34).

وبالمثل، اعتقل الصحفي تركي الجاسر في 15 مارس 2018 بعد مدهمة منزله، وأُخفي هو الآخر قسرياً بعد ذلك، ولم يسمح لأهله بالزيارة أو التواصل معه بتاتاً، ورفضت السلطات السعودية الإجابة عن أي استعلام بشأنه، وذلك حتى فبراير 2020 في ردٍّ على مذكرة من الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة حيث قالت إنه محتجز في سجن الحائر، وسمحت له بالتزامن مع ذلك بإجراء مكالمات هاتفية وحيدة مع عائلته أعلمهم فيها بمكانه، وعاد محروماً من التواصل بعد ذلك ومخفياً قسرياً.



تركي الجاسر

وكما سلف الذكر، تعرض عدد من أعضاء العائلة المالكة للإخفاء القسري، فبعد اعتقال سلمان آل سعود نُقل إلى سجن الحائر واحتجز بمعزل عن العالم الخارجي لمدة سبعة شهور دون أن ترد أي أخبار عن مصيره، وبعد نقله مع أبيه عبدالعزيز آل سعود في أوائل 2019 إلى الحبس في فيلا خاصة تملكها السلطات، اقتادَ رجال ملثَّمون الابن سلمان في يوم 28 مارس 2020 من الفيلا إلى موقع مجهول، فأُخفي قسرياً لمدة شهرين قبل أن يعاد إلى أبيه في نهاية مايو، لكن هذا الوضع لم يدم طويلاً، ففي 28 نوفمبر 2020 نقل كلٌّ منهما إلى موقع مجهول وبقياً رهن الإخفاء القسري حتى أواخر أكتوبر 2021 حين سمح لهما بالزيارة الأسرية والمكالمات الهاتفية.



سلمان آل سعود

وقد اعتقلت بسملة بنت سعود آل سعود ابنة الملك سعود في مارس 2019 وحرمت من التواصل مع أهلها حتى أبريل 2019، وتبين لاحقاً أنها محتجزة في سجن الحائر السياسي بالرياض، وعادت السلطات حرمانها من التواصل الأسري في أبريل 2020 وأُخفيت قسرياً أثناء ذلك هي وابنتها سهود، وحرمت أيضاً من الرعاية الطبية لمعالجة حالة صحية قد تهدد حياتها، وازدادت المخاوف حول صحتها، ولكن أفرج عنهما في أوائل يناير 2022 دون أن توجه لهما أي تهمة.

6. محاكمات جائرة وأحكام قاسية



بعد فترة سكونٍ نسبيٍّ للإجراءات القضائية في 2020 في ظل أوضاع الجائحة، زاولت السلطات محاكماتها الجائرة للعديد من المساجين ومعتقلي الرأي، بإجراءات لا تفي بالمعايير الدولية لضمانات المحاكمة العادلة، وتشوبها انتهاكاتٌ روتينية مثل الحرمان من التمثيل القانوني والحصول على الوثائق القضائية، والتأخير دونما مبرر، وعقد جلسات محاكمة سرية، وهذا الاستهتار بالضمانات القانونية لا تختص به المحكمة الجزائية المتخصصة، التي أنشئت في 2008 باختصاص في قضايا الإرهاب، بل تشاركها فيه المحاكمات الجزائية العادية، ففي 2021 أنزلت حكوميات طويلة بالسجن على عدد من النشطاء والنقاد السلميين إثر ممارستهم حقوقهم الأساسية، منها الحكم على معتقل الرأي عبدالرحمن السدحان بالسجن لمدة 20 سنة، والتصديق على أحكام آخرين وزيادة مدة أحكام غيرهم بعد الاستئناف، مثل ما حصل للمدافع عن حقوق الإنسان محمد العتيبي الذي مددت حكوميته لتبلغ 17 سنةً في السجن.

طوفان من الأحكام القاسية على النشطاء والنقاد السلميين

في انتعاش لوتيرة القمع ضد النشاط السلمي وممارسة الحقوق الأساسية، واصلت السلطات السعودية في 2021 بمحاكمة النشطاء الحقوقيين والناقدين وسجنهم.

في 10 فبراير [حكمت](#) المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض على ستة نشطاء بأحكام مطولة في السجن على أساس دعاوى متعلقة بنشاطهم السلمي المدني، ورغم أن اختصاص المحكمة هو قضايا الإرهاب فقد حكمت على النشطاء إسرائ الغمغام بالسجن لمدة ثماني سنوات، وحكمت بالسجن على زوجها موسى الهاشم لمدة 17 سنةً،

وعلى أحمد المطرود لمدة 15 سنةً، وخالد الغانم لمدة 13 سنة، وعلي العويش لمدة 10 سنوات، ومجتبى المزين لمدة ثماني سنوات.

طالب الادعاء العام سابقًا بتطبيق حكم القتل بحق الغمغام وأربعة آخرين، في أول حالة تواجه فيها امرأة في السعودية احتمالية الإعدام على خلفية نشاطها السلمي. اعتقلت الغمغام وزوجها في ديسمبر 2015 على خلفية مشاركتهم في مظاهرات سلمية بالقطيف شرقي السعودية، وبعد قضاء أكثر من سنة ونصف السنة في الاحتجاز قبل المحاكمة في سجن المباحث بالدمام وجهت إليهما دعاوى على أساس المادة السادسة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية على خلفية أنشطتهما على شبكات التواصل الاجتماعي ودعاوى أخرى متعلقة بالمظاهرات.

وفي قضية أخرى لجأت فيها السلطات إلى ضيم استثنائي، [حكمت](#) الجزائيّة المتخصصة يوم 5 أبريل 2021 على الناشط عبدالرحمن السدحان بالسجن لمدة 20 سنة تتلوها مدة مماثلة من منع السفر، على أساس دعاوى معنية بنشاطه السلمي على الإنترنت، وصدقت محكمة الاستئناف بالرياض على حكمه في يوم 5 أكتوبر.

وكانت السلطات السعودية قد ألقت القبض على السدحان يوم 12 مارس 2018، من مقر عمله في الهلال الأحمر السعودي في الرياض دون إبلاغه بأسباب اعتقاله أو إبراز مذكرة توقيف. ونُقل بعد ذلك إلى مكان مجهول، ولم يكن لدى عائلته أي معلومات عن مكانه أو سلامته لما يقارب السنتين، وبعد 23 شهرًا من الاختفاء القسري وتوقف أخبار عن مصيره، سُمح له لأول مرة في 12 فبراير 2020 بإجراء مكالمات هاتفية مع عائلته. وذكر السدحان خلال الاتصال أنه محتجز في سجن الحائر، لكنه لم يذكر أي تفاصيل عن وضعه الصحي أو ظروفه العامة، وبعد المكالمات الهاتفية، مُنع السدحان من أي اتصال آخر مع عائلته مرة أخرى لأكثر من سنة، حتى 22 فبراير 2021.

ورغم أنّ السلطات أبلغته في فبراير 2021 أنه لا يواجه تهمةً وسيطلق سراحه قريبًا، فقد [أحيل](#) السدحان إلى المحكمة الجزائيّة المتخصصة في 3 مارس، اعتمدت فيها على اعترافات المنتزعة بالتعذيب، في محاكمة شابتها انتهاكات جسيمة للضمانات الدولية للمحاكمة العادلة، مثل عقد جلسات استماع سرية، ليحاكم فيها بموجب قوانين مكافحة الإرهاب ومكافحة الجرائم الإلكترونية، نظامان توظفهما السلطات لخنق حرية التعبير في السعودية، ووجهت إليه تهمةً واهية مثل "إعداد وتخزين وإرسال ما من شأنه المساس بالنظام العام والقيم الدينية" استنادًا إلى تغريدات سلمية نُشرت على حساباته على (تويتر).



خالد المهاوش

وفي 8 أبريل 2021 حكمت الجزائيّة المتخصصة على الكاتب خالد المهاوش المعتقل ضمن حملة اعتقالات سبتمبر 2017، بالسجن لمدة 10 سنوات تتلوها مدة مماثلة من منع السفر.

وقد تعرض الكثير من معتقلي سبتمبر 2017 لشهور من الاحتجاز دون تهمة قبل إحالتهم إلى القضاء بدعاوى متعلقة بالتعبير عن الرأي، وحكم على العشرات منهم بالسجن في جلسات استماع عقدت في أواخر 2020، وحكم على آخرين في 2021، وفيهم من هو مسجون حتى الآن دون تهمة أو تؤجل جلسات محاكمته مرارًا دون تبرير مثلما هو حال الداعية المعروف سلمان العودة.

وفي 20 أبريل 2021 [حكمت](#) الجزائية المتخصصة على المدافع عن حقوق الإنسان محمد الربيعة بالسجن لمدة ست سنوات تتلوها ست سنوات منع من السفر على أساس دعاوى واهية متعلقة بنشاطه السلمي ودفاعه عن حقوق المرأة، ومنها "السعي لزعزعة النسيج الاجتماعي واللحمة الوطنية" و"تأليب الرأي العام" و"تنفيذ أجندات خارجية تهدد أمن المملكة واستقرارها" و"نشر كتاب يحتوي توجيهات مشبوهة"، وصدق الحكم في سبتمبر للعام نفسه.

وقد اعتقل الربيعة في 2018 كجزء من حملة الاعتقالات التي استهدفت أساسًا المدافعات عن حقوق الإنسان والعاملين ضد نظام الولاية في السعودية، وتعرض أثناء اعتقاله لشهور من التعذيب الوحشي (أنظر [صفحة 31](#)).

وفي 25 أبريل 2021، [حكمت](#) الجزائية المتخصصة على المدافع عن حقوق الإنسان خالد العمير بالسجن لمدة سبع سنوات تتلوها سبع سنوات منع من السفر على أساس مزاعم منها إطلاق وسم على (تويتر) بعنوان "#الشعب_يريد_دستورا_جديدا"، وقيادة حملة لتأليب الناس على حكام البلاد.

اعتقل خالد العمير في يونيو 2018 بعد تقديمه شكوى للديوان الملكي ضد مسؤولين عن التعذيب الذي تعرض له أثناء قضاؤه حكمًا سابقًا بالسجن لمدة ثماني سنوات، واحتجز لشهور عدة دون أن توجه إليه أي تهمة ودخل في إضراب عن الطعام احتجاجًا على ذلك، ومثل أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في 8 سبتمبر 2020.

وبعد الحكم عليه في أبريل 2021، مددت محكمة الاستئناف يوم 16 أغسطس [حكمه](#) من سبع إلى تسع سنوات بالسجن، تتلوها تسع سنوات أخرى منع من السفر، دون إعطاء تبرير لهذه الزيادة، وقد ورد للقسط أن الادعاء العام ما زال يطالب بزيادة حكم العمير أكثر من ذلك، ومن المرجح أن السلطات تنوي توجيه دعاوى جديدة إليه متعلقة بكتابات التي أصدرها من السجن، ما قد يزيد من محكوميته، فأتثناء احتجازه في سجن الحائر هرب العمير عددًا من البيانات التي ندد فيها بالمحاكم السعودية ونظامي مكافحة الإرهاب والجرائم المعلوماتية الذين اعتقل وحوكم بموجبهما، معلّنًا رفضه الاعتراف بشرعية محاكمته والحكم المنزل عليه.



عبدالعزیز العودة

وفي أواخر أبريل [حكم](#) على المدون عبدالعزيز العودة بالسجن لمدة خمس سنوات، نصفها مع وقف التنفيذ، على أساس دعاوى متعلقة بتعبيره السلمي عن آرائه، وذلك بعد اعتقاله في سبتمبر 2019 إثر منشورات له على حسابه في (تويتر).

وفي 26 أكتوبر 2021 حكمت الجزائية المتخصصة على الصحفي اليمني علي محسن أبو لحوم بالسجن لمدة 15 سنة، وذلك بعد اعتقاله في 23 أغسطس، بتهمة نشر مقالات على شبكات التواصل الاجتماعي، وصدق الحكم في 1 يناير 2022.

واستجاب بعض المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين لهذا التصعيد، بالسعي للحصول على تبرئة من أحكام أنزلت عليهم في السنوات الماضية، وانقسمت النتيجة بين التصديق على الحكم وزيادته، ففي 22 مارس 2021 [صدق](#) على الحكم المنزل في نوفمبر 2020 على المدافعة عن حقوق الإنسان نسيم السادة بالسجن لمدة خمس سنوات تتلوها خمس سنوات من السفر.



محمد العتيبي

وفي مارس 2021 أيضًا، بعد سعي الادعاء العام في ديسمبر 2020 لإضافة سنة كاملة إلى [الحكم](#) المنزل على المدافع عن حقوق الإنسان محمد العتيبي في 2018 بالسجن لمدة 14 سنة، واعترض العتيبي على الحكم، أضيفت ثلاث سنوات عليه لتبلغ محكوميته 17 سنة إجمالاً، والعتيبي شارك في تأسيس "الاتحاد لحقوق الإنسان" وهي جمعية مدنية لم يرخص لها، وسلمته السلطات القطرية إلى السعودية في مايو 2017 أثناء زهابه إلى النرويج حيث قُبِل لجوؤه السياسي.

أحكام مسيّسة على مقيمين فلسطينيين وأردنيين

في 8 أغسطس 2021 [أنزلت](#) الجزائية المتخصصة أحكامًا بالسجن على عشرات المقيمين الفلسطينيين والأردنيين في السعودية تتراوح بين ستة أشهر و22 عامًا، بعد محاكمة جماعية ملأها الانتهاكات الصارخة لضمانات المحاكمة العادلة، لم يسمح فيها لذويهم أو للمراقبين الدوليين من السفارات الأجنبية بحضور جلسات المحاكمة ولم يحضر أي محامين مستقلين.

في بداية 2019 شنت السلطات حملة [اعتقالات جماعية](#) استهدفت حوالي 68 فلسطيني وأردني مرتبط بالقضية الفلسطينية، وبعد قرابة السنة من الاحتجاز التعسفي أحيلا يوم 8 مارس إلى المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض، بتهم متعلقة غالبًا بالانتماء إلى الجماعة الفلسطينية حماس أو الإخوان المسلمين أو دعمهما، أو جمع التبرعات لأجل فلسطين، ورغم توظيف الادعاء العام لنظامي مكافحة الإرهاب والجرائم المعلوماتية، فلائحة الاتهام لم تشر إلى أي أعمال يمكن وصفها بالإرهاب أو العنف، في شاهدٍ آخر على توظيف السلطات السعودية للبنود الفضفاضة لهذين النظامين بغرض خنق الحريات الأساسية.

وممن حكم عليهم في 8 أغسطس 2021 المسؤول الفلسطيني السابق محمد صالح الخضري ذو 84 عامًا، الذي يعاني من حالة صحية حرجة (أنظر: "معتقلون في خطر"، 29)، والذي حكم عليه بالسجن لمدة 15 سنة نصفها مع وقف التنفيذ، وابنه هاني الخضري الذي حكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات، وبرأت المحاكمة بعضًا من المتهمين.

محاكمات مستمرة

في 10 نوفمبر 2021 أحيل عشرة مواطنين مصريين نوبيين إلى المحاكمة بعد [اعتقالهم](#) التعسفي واحتجازهم دون تهمة منذ يوليو 2020 (للمزيد من التفاصيل، أنظر: "الاعتقال التعسفي"، [صفحة 13](#))، وقد نقلت المجموعة من سجن أبها في عسير إلى الرياض ليحاكموا عند الجزائية المتخصصة، حيث أبلغوا بالدعاوى الموجهة إليهم، وهي متعلقة بممارستهم السلمية لحقهم في التجمع وتكوين الجمعيات، والجلسة القادمة لمحاكمتهم ستعقد في 24 يناير 2022.

الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات

المظاهرات ممنوعة في السعودية والسلطات تقيد حرية التجمع، بل وتنزل عقوبات قاسية - بما فيها الإعدام - على من يقودون المظاهرات أو يشاركون بها، والسجون السعودية بها مئات المعتقلين على خلفية نشاطات داخلية ضمن حرية التجمع، بعد أن أدانتهم السلطات بدعاوى المشاركة في المظاهرات والاحتجاجات السلمية، وحكمت عليهم بالإعدام على ذلك، أو انتزعت منهم بالتعذيب اعترافات بالقيام بأمور لم يفعلوها، ورغم ندرة المظاهرات والمسيرات الكبيرة في المملكة بسبب بيئتها القمعية، ما تزال بعض المظاهرات الصغيرة تقام في مختلف أرجاء البلاد، خصوصًا مدينة القطيف في المنطقة الشرقية.

تفرض السلطات السعودية قيودًا شديدة على حرية تكوين الجمعيات، ولا يوجد قانون في السعودية يضمن الحق في تشكيل النقابات العمالية أو تنظيم الإضرابات، ومن يتخربط في نشاطات كهذه فهو عرضة للعقاب، بما في ذلك السجن أو الإبعاد في حال الرعايا الأجانب، رغم وجود مواد تصرح بإنشاء "لجان عمالية" للقيام بالتفاوض الجماعي، وإقرار السلطات بنظام للجمعيات والمؤسسات الأهلية عام 2015، الأول من نوعه في تاريخها، لم يتح تأسيس المنظمات الحقوقية فبعض مواده صممت بوضوح لتقييد استقلال مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الممكن تأسيسها.

واستمرت إجراءات المحاكمة في 2021 في قضيتي الباحثين الإسلاميين سلمان العودة وحسن فرحان المالكي، وما زال الادعاء العام يطالب بعقوبة الإعدام بحقيهما، وقد حضر المالكي عدة جلسات محاكمة في 2021، آخرها في 28 ديسمبر، والدعاوى الموجهة إليه فضفاضة وتناقض حقه في التعبير عن الرأي، منها "عدم الالتزام بالمواطنة الصالحة"، ومحاكمته مستمرة وستعقد جلسته القادمة في 31 يناير 2022.

واستمرت تأخير جلسات محاكمة سلمان العودة المحتجز منذ 2017 لدعوته للصلح بين حكام السعودية وقطر، ويواجه 37 تهمة واهية أغلبها متعلق بحقه في التعبير عن الرأي وبآرائه الدينية، وبعد تأجيل عشرات من جلسات المحاكمة في 2019 و2020 لأسباب مجهولة، عقدت آخر جلسة له عند الجزائية المختصة في 6 يوليو 2021، ورغم أن السلطات أخبرت عائلته أنها ستعقد جلسات أخرى، فلم تحدد أي مواعيد للجلسة وما زالت محاكمته مستمرة.

7. استخدام عقوبة الإعدام



أعدمت السلطات السعودية 67 فردًا في عام 2021، أي ما يتجاوز ضعف حالات الإعدام لعام 2020، وإن كان أقل من كل عام قبله منذ تولي الملك سلمان العرش في يناير 2015، ولأول مرة منذ عدة سنوات لم تنفذ أي إعدامات على خلفية جنایات معنية بالمخدرات حصراً، وخالفت أفعال السلطات أقوالها بعد إعلانها إلغاء حكم الإعدام على الأحداث إذ نُفذت في يونيو 2021 حكم إعدام على شابٍ على خلفية جنایات يزعم ارتكابه إياها عندما كان عمره 17 عامًا.

حافظت السعودية على مر السنين على رتبته ضمن الدول الأكثر تطبيقاً لعقوبة الإعدام في العالم، وأثناء الخمس سنوات الأولى لحكم الملك سلمان، نُفذ أكثر من 800 إعدامًا، بلغت ذروتها 185 إعدامًا في عام 2019 وهو الرقم الأعلى في التاريخ الحديث للبلاد، وشهد العام التالي (2020) انخفاضًا حادًا في عدد الإعدامات المنفذة في المملكة إلى 27 حالة، ومن غير المعلوم ما إذا كانت حالة استثنائية - قد تكون متعلقة بجائحة كوفيد-19 - وإيقاف عمل المحاكم لأربعة أشهر أو بالاهتمام الدولي المتزايد بالأوضاع في السعودية - أو ما إذا كان توجهًا جديدًا.

في 18 يناير 2021 أعلنت هيئة حقوق الإنسان السعودية المرتبطة بالسلطات أن انخفاض حالات الإعدام في 2020 كان سببه قرارًا بإيقاف استخدام عقوبة القتل على جرائم المخدرات، وإن لم يعلن رسميًا عن سياسة كهذه، فلم يشهد هذا العام أي إعدام على أساس جنایات متعلقة بالمخدرات، فسبعة وخمسون من حالات الإعدام في 2021 كانت في قضايا قتل، وستة أعدموا بعد اتهامهم بارتكاب أعمال إرهابية، وأعدم ثلاثة جنود من القوات المسلحة بتهمة الخيانة العظمى، وأعدم رجل على قضايا عنف غير سياسية.

من 76 حالة إعدام كلية، كان بينهم امرأة واحدة، و17 (25%) منهم مقيمون غير سعوديون من عدد من البلدان العربية والأفريقية والجنوب آسيوية.

أكثرية (46) حالات الإعدام المنفذة في 2021 نفذت على أساس قضايا القصاص (أنظر التوضيح أدناه)، وستة آخرين متهمين بالقتل حكم عليهم بالموت على أساس الحدود، وستة آخرون حكم عليهم على أساس جنایات أخرى، ولكن الستة الذين أعدموا على خلفية قضايا وصفتها السلطات بقضايا "إرهاب" حكم عليهم على أساس التعزير، أي: التقدير القضائي، حيث لا عقوبة ثابتة في القانون وللقاضى الرجوع إلى تقديره في تحديد العقوبة.

أسس تطبيق الإعدام في السعودية

التعزير

ينطلق أساس التعزير من تقدير القضاة للعقوبة المناسبة على أفعال لا يحدد أي نص نظامي صريح عقوبتها، ولزعم السلطات السعودية الاستناد في أحكامها على القرآن والسنة لم تضع قانونًا جنائيًا تاركًا مجالًا كبيرًا للتعسف في الأحكام، ورغم رفض أغلب علماء الدين لتطبيق حكم القتل تعزيرًا، فالسلطات السعودية تمنح هذه الأحقية للقضاة ليفرضوها حسب تقديرهم الشخصي.

القصاص

ينزل الحكم بالقصاص حسب النص القرآني كعقوبة على القتل المتعمد إن رفض ذوي الضحية التنازل عن دمه، وعموم العلماء يقرون بحق ذوي الميت بالمطالبة بالقصاص أو التنازل عنه.

الحدود

الحدود تستهدف جرائم محددة نصت عليها الشريعة الإسلامية حسب تفسير السلطات السعودية لها.



مصطفى هاشم الدرويش

شكوك حول مزاعم إلغاء حكم القتل بحق الأحداث

في 15 يونيو 2021 نفذ حكم القتل بحق مصطفى هاشم الدرويش، من مواليد 1994، على خلفية جنایات يزعم ارتكابه إياها عندما كان مراهقًا، ما يطعن في ادعاءات السلطات السعودية بإلغائها حكم القتل بحق الأحداث، فقد اتهم الدرويش بالمشاركة في مظاهرات القطيف، شرقي السعودية، التي جرت في 2011 و2012، أي حينما كان عمره ما بين 17 و19 عامًا.

وبعد اعتقال الدرويش في 2015 سجن انفراديًا وتعرض للتعذيب وأجبر على توقيع وثيقة اعتراف بالاتهامات التي وجهت إليه، وبعد سنتين من

السجن قبل المحاكمة، ما يخالف القانون المحلي، أُحيل إلى المحكمة الجزائية المتخصصة في 2017، وحكم عليه بالقتل تعزيرًا في 2018 إثر محاكمة شابها عدد من الانتهاكات لضمانات المحاكمة العادلة، بما في ذلك عدم التحقيق في قوله بأنه تعرض للتعذيب، وصدقت المحكمة العليا على الحكم في 3 يونيو 2021، ونفذ إعدامه 12 يومًا بعد التصديق عليه دون إخطار عائلته.

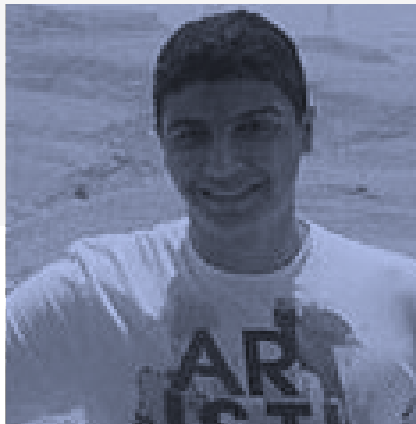
وفي خضم الانتقاد الدولي لسجلها الحقوقي المزري حاولت السلطات السعودية تلميع صورتها بإعلان بعض الإصلاحات في الأعوام الأخيرة لم تبلغ أدنى المستويات المطلوبة، وفي عام 2020، أصدرت السلطات أمرًا ملكيًا عنوانه العريض إنهاء تطبيق حكم الإعدام تعزيرًا على الأحداث، وواقعه ثغرات تترك للقضاة منافذ عدة لفعل ذلك، بما في ذلك استبعاد الأحكام في القضايا المرفوعة بموجب قانون مكافحة الإرهاب، كما في حالة الدرويش، ولاحقًا أصدرت هيئة حقوق الإنسان الرسمية في السعودية تصريحًا أنه "لن يتم إعدام أي شخص في السعودية على جريمة ارتكبت عندما كان قاصرًا".

وفي تطورٍ إيجابيٍّ، في أغسطس 2020 بعد ضغطٍ سياسيٍّ شديد، أمر الادعاء العام بمراجعة أحكام القتل المنزلة بحق علي النمر وداوود المرهون وعبدالله الزاهر على خلفية جنایات يزعم ارتكابهم إياها عندما كانوا أحداثًا، وخفضت أحكامهم نتيجة ذلك إلى 10 سنوات بالسجن، وفي 27 أكتوبر 2021 أفرج عن علي النمر بعد انقضاء مدة محكوميته، وكذلك عبدالله الزاهر في 14 نوفمبر.

ولكن يبقى عشرات المساجين، ومنهم أحداث، يواجهون خطر الإعدام.



علي النمر



داوود المرهون



عبدالله الزاهر

8. التهجير القسري



في استمرارية لموجات التهجير القسري في 2021 قامت السلطات بالمصادرة غير القانونية لأراضي مئات من السكّان لأجل التطوير، أبرزها ما فعلته في نوفمبر من هدم حيّ كامل في مدينة جدة.

مصادرة الأراضي والتهجير القسري ممارسات قديمة ومستمرة لدى السلطات السعودية، بما في ذلك استحوادها غير القانوني على الأراضي والعقارات الواقعة في مناطق تستهدف السلطات تطويرها، وكان المثال الأبرز عليها هو التهجير الوحشي لآلاف من أبناء قبيلة الحويطات، في عام 2020، قرب البحر الأحمر للمضي بمشروع مدينة نيوم.

وإن لم ترد تفاصيل دقيقة من مصادر مستقلة عن عمليات الهدم والتهجير الأخرى في بقية المناطق، فقد تلقت القسط معلومات تعذر التأكد منها تفيد بأن عمليات الهدم التي أجريت دون تحذير أو إشراف قضائي وتضمنت عددًا من الانتهاكات لحقوق الإنسان.

في 14 أبريل 2021 هدم عدد من المنازل في قرية تنداحه قرب خميس مشيط في منطقة عسير، وتداولت فيديوهات على شبكات التواصل الاجتماعي لجرافات تهدم المنازل، وتبين فيها ما تعرض له السكّان المهجّرون من إصابات ومحن، وفي نوفمبر هدم حي غليل الواقع بمدينة جدة بأكمله بذريعة تجهيز المنطقة للتطوير، وتداولت فيديوهات بينت ما عانى منه السكّان المهجّرون أيضًا.

لعل هذه الأمثلة ليست إلا غيضًا من فيض انتهاكات ارتكبت بحق الناس من هدم وتهجير دون إعلام مسبق ودون استشارة، ولربما سيستمر ما بدأت به السلطات من انتهاك لحقوق الناس في السكن الكريم، فالسعودية لم تنضم للمعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تلزم أعضائها باحترام الحق في المسكن اللائق.

الانتهاكات المصاحبة لمشروع مدينة نيوم

ارتكبت السلطات السعودية عددًا من الانتهاكات في سعيها لإزالة سگان الحويطات من أراضيهم ومساكنهم تجهيزًا لمشروع مدينة نيوم، أحد الأعمدة الأساسية لمشروع ولي العهد محمد بن سلمان "رؤية 2030" الاقتصادي، والأرض التي خصصت للمشروع تقع في منطقة تبوك شمال غربي البلاد على ضفاف البحر الأحمر وقد سكنتها قبيلة الحويطات لعدة قرون.

استحوذ صندوق الاستثمارات العامة السعودي على ملكية كامل المنطقة في أبريل 2017 ورغم طمأنة أهالي المنطقة بأنهم لن يهجرّون منها، أصدرت أوامر عاجلة لمصادرة لأراضيهم بصورة سرية، وفي 1 يناير 2020، أبلغت السلطات المحلية السكان بأنهم سيتم إبعادهم قسرًا وأن أراضيهم صودرت لصالح مشروع نيوم، وفي وجه المعارضة المحلية عبأت السلطات القوات الخاصة للضغط على الناس، وذلك بمداهمة منازل رافضي التهجير، بهدف تخويف البقية وإكراههم على الموافقة على الإخلاء الجائر من منازلهم، واعتقل 20 مواطنًا أثناء ذلك، اعتقل عددٌ منهم لإغاثته طفلًا اختطفته القوات الخاصة حسب مصادر تحدثت للقسط، وفي 13 أبريل 2020 قامت القوّات الخاصة باستخدام السلاح الثقيل بقتل عبدالرحيم الحويطي، أحد سكان قرية الخريبة وأحد أعضاء قبيلة الحويطات.

ولم يجر أي تحقيق في ممارسات القوات الخاصة، بل وقدمت السلطات رشوات لشيخ القبيلة المعينين من قبل السلطات وغيرهم من وجهات قبيلة الحويطات ليتبرؤوا علنًا من مقاومة عبدالرحيم للإخلاء، ورفضت السلطات أيضًا طلبَ السگان بإعادة توطينهم في موقع قريب، وعرضت عليهم بدلًا من ذلك تعويضًا قيمته 620,000 ريال سعودي لإيجاد مساكن خاصة بهم في مناطق بعيدة، وأفاد البعض أنه خلافًا للعرض لم يتلقى إلا 17,000 ريال سعودي.

9. حقوق المرأة



في 8 فبراير 2021 **أعلن** ولي العهد محمد بن سلمان أن السلطات ستضع أنظمة جديدة مع نهاية العام، منها نظام الأحوال الشخصية الأول في تاريخ المملكة، لكن لم تلحق ذلك أي تفاصيل، ففي غياب أي قانون أسرة حاليًا تخضع القضايا العائلية تمامًا إلى تقدير القضاة الذين ينحازون ضد النساء ويحكمون ضدّهن في كثير من الحالات، وكانت الإصلاحات الأخيرة المعلن أنها ستحسن من أوضاع النساء مثالًا آخر لمنهج البهرجة الإعلامية حول الإصلاح دون خطوات جادة فقد اختتم عام 2021 ونظام الولاية الظالم ما زال قائمًا ورفع يد التحكم الذكوري عن النساء أمرٌ بعيد المنال.

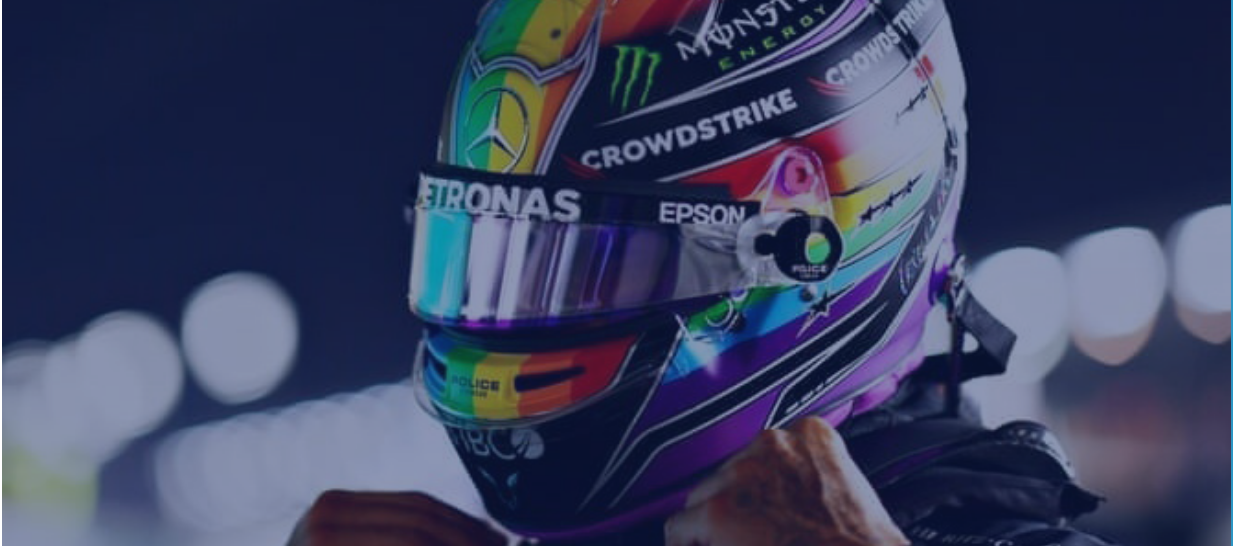
يضع نظام الولاية النساء البالغات في حالة القاصر مدى الحياة، بإعطاء السلطة لذكور الأسرة على قراراتٍ مصيرية في حياة النساء من العائلة نفسها، حرية النساء مقيدة فيما يتعلق بالتعليم والتوظيف والصحة والزواج، ويضاف إلى ذلك حرمانهن من حق تمرير الجنسية إلى أبنائهن.

وفي سعي منها لتحسين صورتها لدى الغرب، شرعت السلطات السعودية بعدة إصلاحات في السنوات الأخيرة منها ما يخفف بعض القيود المفروضة على النساء، لكن كافة هذه الخطوات لا تبلغ المعيار الأدنى المطلوب لإنجاز المساواة الجندرية، بل والأدهى من ذلك أنها مليئة بالثغرات، منها جريمة "العقوق" التي قد توجه للمرأة حال "عصيان" ولي الأمر الرجل (سواءً كان أباه، زوجها، أخاه، أو حتى ابنها) التي قد تفند أي حرياتٍ جديدة منحتها إياها هذه الإصلاحات نظريًا، ففي حين يمكن للمرأة الآن بموجب القانون التقديم للحصول على جواز والدراسة في الخارج مثلًا، يمكن لولي أمرها الرجل أن يرفع قضية عقوق أو تغيب ضدها.

ما يضاعف المشكلة هو أنّ العنف المستند إلى الجندر لا يحمل تعريفًا قانونيًا وليس مجرمًا حسب القانون، والإصلاحات الأخيرة المفترض لها حماية النساء من التعنيف تفتقر للآليات اللازمة للتطبيق، ما يترك الكثيرات عالقات في أوضاع خطيرة أو حرجة، ليستمر العنف المستند إلى الجندر عاملاً مهددًا لحياة النساء وكرامتهنّ فيها.

وأشدّ ما يطعن في ادعاء السلطات بتقديمها نحو الإصلاح المعني بحقوق المرأة وتظاهروا ولي العهد محمد بن سلمان بأنه يناصر "تمكين" المرأة، هو معاملة الدولة لرائدات النضال لأجل حقوق المرأة في السعودية بالاعتقال التعسفي والسجن والتعذيب والمضايقات المستمرة (للمزيد أنظر [صفحة 18](#)).

10. حقوق المثليّات والمثليين ومزدوجي الميول والعابرين جندرياً



يمس النهج التعسفي حقوق المثليّات والمثليين ومزدوجي الميول والعابرين والعابرات، فهم عرضة للسجن والجلد وحتى الإعدام لتعبيرهم عن ميولهم الجنسية أو هويتهم الجندرية، وفي حين تدعي السلطات السعودية أنها ساعية نحو الإصلاح، فما زال مجتمع الميم يواجه القمع والتمييز.

ليس في الأنظمة السعودية نصوص معنية بحقوق مجتمع الميم، ما يترك أوضاعهم القضائية تحت رحمة تقدير القضاة، الذين ينزلون أحكاماً قاسية ضدّ المتهمين بالدخول في علاقات جنسية خارج الزواج، بما في ذلك العلاقات المثلية، والأحكام يمكن أن تصل إلى السجن والجلد، وحتى الإعدام.

ولم تتخذ أيّ خطواتٍ بعد لمنح مجتمع الميم الحقوق الأساسية مثل الحرية من التمييز، ولا مؤشراً على نية السلطات القيام بذلك، ففي ديسمبر 2021، رفضت مسودة للمجلس العمومي للأمم المتحدة دعت كافة الدول للعمل على إلغاء القوانين والممارسات التمييزية، بما فيها تلك المستندة إلى الميول الجنسية والهوية الجندرية.

وانعدام الحقوق لمجتمع الميم تحدث عنه عددٌ من الشخصيات الشهيرة والمعروفة التي دُعيت إلى المملكة، فقد أعلن متسابق فورمولا 1 لويس هاملتون أنه لم يطمئن للمشاركة في جائزة السعودية الكبرى في ضوء اضطهاد مجتمع الميم في البلاد.

11. حقوق عديمي الجنسية (البدون)



لم تصلح السلطات الأوضاع التي يعاني منها الأشخاص عديمو الجنسية في السعودية، المعروفين بمسمى البدون، فالصعوبات التي تحدها من كل جانب لم تتغير خلال هذا العام، مؤثرة على كافة مراحل حياتهم ومختلف أوجهها، من التعليم والرعاية الصحية وحتى العمل والحياة العائلية، وبدلاً من الإصلاح أعلنت السلطات السعودية في نوفمبر 2021 أنها ستجنس عددًا غير محدد من المقيمين الأجانب من ذوي "الكفاءات"، دون أن يشمل ذلك البدون.

وفي غياب الإحصائيات الرسمية تضع التقديرات أعدادهم ما بين 70,000 و250,000 نسمة، وأغلبهم ينتمون لما يسمى بـ "القبائل النازحة"، وهي قبائل بدوية لم تسجل للحصول على الجنسية السعودية وقت تأسيس الدولة في الثلاثينيات، أو لمن يسمون بـ "مواليد المملكة"، المحرومين من سبل العيش بقطع طريق الحصول على جنسية في بلد ولدوا وترعرعوا فيه ولم يعرفوا غيره وطنًا، وذلك لعدم وجود طريق واضحة للحصول على الجنسية أساسًا ولأن أبويهم أو أجدادهم أقاموا في البلاد بطريقة غير مشرعة قانونًا.

مع اختلاف أسباب انعدام الجنسية، فمعاناة البدون تطال مختلف أوجه الحياة، فلا تنظيمات محددة أو واضحة وضعت لحصولهم على التعليم، ومن حصل منهم على التعليم الأساسي فقد كان ذلك بصعوبة بالغة، في حين حُرِم آخرون منه تمامًا، وأما الجامعات ومؤسسات التعليم العالي فالأغلبية محرومة منها، وإن كان ذلك يحد من الفرص الحياتية فالحرمان لا يقف عند ذلك، فالمستشفيات ترفض روتينيًا توفير الرعاية الصحية لهم حتى في الحالات الطارئة وذلك لعدم حمل بطاقة الثبوتية السعودية أو الجواز، وحتى إن حصلوا على التعليم فالقاعدة العامة هي منع البدون من العمل أو الحصول على دخل بطريقة مشروعة، ولا توفر السلطات لهم المعونة المالية، فهم ممنوعون من العمل في القطاع الحكومي ولا يسمح لهم بتسجيل منشآت تجارية أو عقارات، وبالتالي لا سبيل لهم للعيش سوى بالأعمال اليدوية في الاقتصاد غير الرسمي أو بمساعدة الجمعيات الخيرية أو بالطرق غير النظامية.

ولا تستثنى الحياة الأسرية من مضار الحرمان من إثبات الهوية، فالزيجات لا تسجّل رسميًا حتى لو تزوج الفرد البدون شخصًا لديه أو لديها جنسية، ويصعب على الأهالي الحصول على شهادات ولادة لأبنائهم، وهذا الحرمان من الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية يضع البدون في ظروف قاسية تجبر بعضهم على حياة فقر مدقع أو الانخراط في الجريمة، ومع تنامي أعدادهم وانعدام الحلول الجدية أو السريعة فمن الأرجح أن هذه الأوضاع لن تزداد إلا سوءًا.

وفي 2021 وردت أنباء عن منح السلطات الجنسية لعددٍ غير محدد من المقيمين الأجانب، بأمرٍ ملكيٍّ أعلن عنه في 11 نوفمبر 2021 وافق فيه الملك "على منح الجنسية السعودية لعدد من أصحاب الكفاءات المتميزة والخبرات والتخصصات النادرة"، ولكن لم تخطأ أي خطوة لمنح الجنسية أو حتى الحقوق الأساسية للبدون، رغم أن السعودية وطنهم الفعلي الوحيد وارتباطهم به أقدم من أغلب هؤلاء مهما كانت كفاءاتهم.

لم تصدق السعودية على الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية ولا اتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية، ونظام الجنسية العربية السعودية تشوبه المشاكل، فالمادة 9 مثلاً تلزم طالب الجنسية بتوفير الوثائق المتعلقة "بالجنسية التي ينسلخ منها"، وهي وثائق لا تتوفر لدى كثير من البدون، والمادة 10 تمنح وزير الداخلية السلطة المطلقة على قضايا التجنيس، حيث تنص على امتلاك "وزير الداخلية في جميع الأحوال وبدون إبداء الأسباب الحق في رفض الموافقة على منح الجنسية العربية السعودية للأجنبي الذي تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها"، بالتالي يظل البدون عالقين مدى الحياة دون أي شكل من أشكال الحماية القانونية.

12. حقوق العمال المهاجرين



قدمت السلطات السعودية في مارس 2021 بعض الإصلاحات المحدودة على نظام الكفالة سيء السمعة، الذي يضع العامل الوافد في المملكة في حالة التابع لمواطني يتصرف ككفيل له، ولا تقف المشكلة عند بقاء نظام الكفالة ككل بل حتى الإصلاحات الجديدة تتخللها ثغرات قانونية واستثناءات معتبرة، مثل تفاضيتها عن أوضاع ملايين العاملات المنزليات.

قدمت بعض الإصلاحات على نظام الكفالة في مارس، بعد الإعلان عنها في نوفمبر 2020 كجزء من مبادرة إصلاح العمل لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، مستهدفة تخفيف بعض القيود المفروضة على العمالة الأجنبية، بعد ما تلقته من نقدٍ شديد، بالسماح لهم بتغيير الوظائف بعد انتهاء عقد العمل أو ضمن مدة إخطار، والسماح لهم بطلب تأشيرة خروج دون الحصول على إذن ربّ العمل أو الكفيل، ولكن اللوائح التنفيذية لهذه المبادرة تفشل في التطرق لعدة قضايا مهمة، ما يبعث بالشكوك حول مقدار التغيير الذي ستحدثه على أرض الواقع، فأحد أوجه الإغفال الكبرى هو إسقاط عدة أصناف من العمال من بنود الإصلاحات الجديدة، بمن فيهم ملايين العاملات المنزليات.

والعاملات المنزليات تحتلن أحد أسوأ المواقع الاجتماعية بين العمال الأجانب، إن لم تكن الأسوأ إطلاقاً، فيكثر أن يجبرن على العمل على مدار الساعة، وأن تصدر جوازاتهن، وأن يجبرن على العمل خارج وصفهن الوظيفي، بما يتضمن الاستغلال الجنسي أحياناً، وفي عدة حالات فرض على الخادمت المنزليات العمل في عدة منازل، حيث يؤجر الكفيل العاملات بالساعة لريحه الشخصي، وهذه الأوضاع تتنوع حسب جنسية العاملة والحماية الممكن لها الحصول عليها من سفارة بلادها.

يشكل المقيمون حوالي ثلث سكان البلاد، أي قرابة 12 مليون من 34 مليون نسمة، و75% منهم قادمون من الهند وباكستان وبنغلادش ومصر والفلبين، ويواجهون مشاكل عديدة بسبب عدد من التنظيمات وقوانين العمل المعقدة

والضوابط التنظيمية للقطاع الخاص، تقع كلها تحت مظلة نظام الكفالة الذي يضع العامل الأجنبي تحت كفالة مواطن سعودي هو غالبًا ربّ عمله، ما يجعله عرضة للاستغلال لما يملكه الكفيل من صلاحية تغيير طبيعة التوظيف أو نقل كفالة الموظف دون الرجوع إليه، وله أيضًا حرية التصرف بتسريح وإبعاد الموظف المقيم من البلاد دون سابق إنذار، وفي المقابل لا يمكن للعامل مغادرة البلاد دون تأشيرة خروج، وقد يضطر العامل الهارب من سوء المعاملة وظروف العمل القاسية للعمل في السوق السوداء ويصبح عرضة لاستغلال أشد.

13. الحرب في اليمن



مع دخول الحرب في اليمن سنتها السابعة، استمر القتال بتصعيد عسكري كبير في محافظة مأرب في فبراير 2021، وارتكبت أطراف الحرب انتهاكات جسيمة، منها هجمات عشوائية على مناطق مدنية من قوّات الحوثي، وهجمات جوية عشوائية من التحالف بقيادة السعودية، وكان من العار على مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة أن صوّت في أكتوبر ضدّ تجديد الآلية الدولية الوحيدة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الصراع في اليمن، إثر ضغط شديد من السعودية وحلفائها، مع استمرار تدفق الأسلحة لها من الحكومات الغربية.

استمرار القتال والأزمة الإنسانية

قدمت السلطات السعودية الدعم للحكومة اليمنية الرسمية منذ مارس 2015 في عملية عسكرية دولية ضدّ قوات الحوثي التي تمكنت من السيطرة على العاصمة صنعاء في 2014، ورغم ما أشيع حول وقف إطلاق النار فالقتال استمر منذ تصعيد عسكري واسع في محافظة مأرب أوائل 2021، فحسب مشروع بيانات اليمن، تجاوز العدد التراكمي للهجمات الجوية منذ بداية الحرب 24,000 هجمة في 2021، راح ضحيتها المباشرة 18,000 مدني بين قتيل وجريح.

واستمر الخراب الذي أحدثته حرب اليمن على المدنيين في 2021، فأكثر من 20 مليون نسمة بحاجة الآن إلى الإعانة الاقتصادية، وأكثر من 16 مليون نسمة يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وقدر [تقرير](#) نشره برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة في نوفمبر أنّ عدد ضحايا الحرب سيبلغ 377,000 مع نهاية 2021، قرابة 60% منه يرجع لأسباب غير مباشرة مرتبطة بالحرب مثل صعوبة الوصول إلى الطعام والماء والرعاية الصحية.

تعهدت الجهات المانحة الدولية بالتبرع بمليارات الدولارات من المعونة لليمن، وساهمت السلطات السعودية

والإماراتية في صناديق التبرعات مساهماتٍ سخية وعقد حفل تبرعات في الرياض في 1 مارس 2021 تعهد في المتبرعون بحوالي 1.7 مليار دولار، بما يتناقض تمامًا مع ممارسات التحالف وتدميره لاقتصاد البلد وبنيته التحتية الممكن أن تتيح للبلد أن يوفر الغذاء لنفسه.

أثر كوفيد-19 وانهيار النظام الصحي اليمني

تصاعد عدد الإصابات بكوفيد-19 في 2021 تصاعدًا خطيرًا، في بلدٍ لم يتلقَ 99% من سكّانها اللقاح، ومنذ أبريل 2020 سجلت 1,500 وفاة متعلقة بكوفيد-19 لكن الأعداد من الأرجح أن تكون أعلى بكثير لعدم توفر البيانات المتعلقة بالجائحة في مساحاتٍ واسعة من البلاد، فتوفر الخدمات الطبية قد تضرر كثيرًا من جراء الحرب، حيث دمرت أو تضررت أكثر من نصف المنشآت الصحية في اليمن، وقامت قوات التحالف بقيادة السعودية بهدم المستشفيات والعيادات الصحية ومراكز التطعيم وغيرها من المنشآت الصحية بالهجمات الجوية، باستهداف تامٍّ بالحالة المحمية لهذه المباني.

الفشل في تجديد آلية الأمم المتحدة للتحقيق في جرائم الحرب

في 7 أكتوبر 2021 صوّت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على تجديد ولاية فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن، الذي تأسس في 2017 للتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها أطراف الصراع، وفي وصمةٍ عارٍ على المجلس صوت الأعضاء بهامشٍ ضيقٍ رافضين قرارًا لتجديد ولاية المحققين المستقلين لسنتين إضافيتين لمراقبة الجرائم في حرب اليمن، وذلك بعد ضغطٍ كثيفٍ من السعودية وحلفائها، موظفةً في سبيل ذلك الترغيب والتهديد.

وكانت هذا الفريق هو الآلية الدولية الوحيدة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في حرب اليمن، وإيقافه يعدّ نكسة كبيرةً في طريق المحاسبة، ومنذ التصويت [ناشد](#) تحالف لمنظمات غير حكومية المجلس العمومي للأمم المتحدة لتأسيس آلية تحقيقٍ جديدة لرصف الطريق إلى العدالة في اليمن.

الحكومات الأوروبية والأمريكية تواصل بيع الأسلحة للتحالف

استمر تدفق العتاد والمعونة العسكرية من الحكومات الأمريكية والأوروبية إلى السعودية وحلفائها في عام 2021 من أسلحة وقطع غيار وصيانة وتدريب وخدمات دعم، وتصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة مصدري الأسلحة للسعودية بفارق كبير، دون أن يستصغر ذلك أهمية العتاد الذي وفرته الحكومات الأوروبية، من بريطانيا وحتى ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا، لجهود التحالف في الحرب.

ومع تعهد الإدارة الأمريكية الجديدة بالعمل على إنهاء الحرب في اليمن و"إنهاء كافة أوجه الدعم الأمريكي للعمليات الهجومية في الحرب"، فقد تبين أنّ الإيقاف المرجح به لبيع الأسلحة للسعودية والإمارات الذي أعلن عنه في يناير 2021 كان مؤقتًا، حيث تراجعت الحكومة الأمريكية وعادت إلى توفير الأسلحة لأعضاء التحالف، وفي أبريل 2021 وافقت على نقل أسلحة متطورة إلى الإمارات المتحدة بموجب اتفاقٍ أجري مع الإدارة السابقة قيمته 23.4 مليار دولار أمريكي، وفي نوفمبر 2021 وافقت على صفقة جديدة لصواريخ جو-جو إلى السعودية قيمتها 650 مليون دولار.

14. تطورات دولية متعلقة بالوضع الحقوقي في السعودية



بدأ عام 2021 بضغط دولي شديد على القيادة السعودية لتحسين الوضع الحقوقي المزري في البلاد، فقد تولت السعودية رئاسة مجموعة العشرين في العام السابق واستضافت قمة مجموعة العشرين السنوية، وأتت إدارة أمريكية جديدة تعهدت باتخاذ موقف ناقد تجاه الرياض، وإن كانت وعود الرئاسة الأمريكية لم تتحقق، فقد اتخذت خطوات إيجابية تجاه السلطات السعودية دوليًا، بما في ذلك قرار قوي من البرلمان الأوروبي، وفي وجه كل ذلك واصلت السلطات السعودية في 2021 استراتيجيتها الإعلامية بالاستثمار في الفعاليات الموسيقية والرياضية الدولية، واجهت ردة فعل سلبية أحيانًا.

منذ تولي محمد بن سلمان ولاية العهد أصبحت جهود العلاقات العامة والسمعة الدولية شاغلًا أساسيًا للسلطات السعودية، خصوصًا بعد أن تلقت سمعتها ضربة كبيرة من جراء جريمة قتل الصحفي جمال خاشقجي، فقد سعت السلطات بعد ذلك لجذب الاستثمار الأجنبي الذي يشكل ركيزة أساسية لبرنامج التنمية الاقتصادية لولي العهد (رؤية 2030) وحاولت التخفيف من الضغط الدولي المتصاعد بتصوير السلطات كحكومة ساعية نحو الإصلاح والتغيير والتحديث.

الولايات المتحدة تنقلب على عقبيها

في 20 يناير 2021 نصّب جو بايدن اليمين رئيسًا جديدًا للولايات المتحدة، وتعهّدت الإدارة الجديد بأخذ موقف ناقد تجاه الرياض بما يخالف موقف إدارة ترامب، التي حصّنت القيادة السعودية من النقد، وللحق فرض بايدن في يناير 2021 [إيقافًا مؤقتًا](#) لمبيعات الأسلحة للسعودية والإمارات، وفي فبراير نشرت الاستخبارات الأمريكية تقريرًا

رفعت عنه السرية [يستخلص](#) أنّ ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وافق على عملية قتل جمال خاشقجي.

وبعد نشر التقرير أعلن البيض الأبيض عن عقوبات جديدة وحظر تأشيرات دخول ضد 76 مسؤول سعودي يرجّح تورطهم في تهديد المعارضين في الخارج ([سياسة حظر خاشقجي](#))، لكنها نأت عن إنزال عقوبات على محمد بن سلمان نفسه، بل وتبيّن لاحقاً، في العام نفسه، تواضع الوعود السابقة "بإعادة ضبط" العلاقات الأمريكية السعودية، ويمكن رؤية ذلك مثلاً في الموافقة على صفقة دعم عسكري قيمتها 500 مليون دولار مع السعودية في سبتمبر، وموافقة في شهر نوفمبر على صفقة صواريخ جو-جو قيمتها 650 مليون دولار.

وقد اتخذت أطراف من المجتمع المدني خطوات مهمة لمحاسبة المسؤولين عن جريمة قتل جمال خاشقجي، ففي 19 مارس 2021 [نجحت الديمقراطية في العالم العربي الآن](#) (دون)، وهي منظمة غير ربحية أسسها جمال خاشقجي وتتخذ الولايات المتحدة مقراً لها، مع خطيبته خديجة جنكيز، في تبليغ ولي العهد بالدعوى القضائية ضده، وفي أغسطس قامت المنظمة بتنسيق مع وزارة الخارجية الأمريكية بإطلاق [مجموعة العمل](#) الخاصة بسياسة حظر خاشقجي لتطبيق الحظر.

أوروبا: خطوات متضاربة

اتخذت خطوات في أوروبا أيضاً لمحاسبة القيادة السعودية على جريمة قتل خاشقجي، ففي 1 مارس 2021 [رفعت](#) منظمة مراسلون بلا حدود شكوى جنائية عند النائب العام الألماني استهدفت الأفراد المسؤولين عن "جرائم ضد الإنسانية"، والشكوى تضمنت المضايقات الممنهجة للصحفيين في السعودية.

وفي يوليو 2021، [مرر](#) الاتحاد الأوروبي قراراً يندد بانتهاكات حقوق الإنسان في السعودية، وتحديداً استخدام السلطات السعودية لعقوبة الإعدام والإعدام المستمر للجنة الأحداث، ليكون ذلك هو القرار الثالث حول حقوق الإنسان في السعودية في السنوات الماضية، بعد قرار أكتوبر 2020 في المدة السابقة لقمة مجموعة العشرين في نوفمبر للعام نفسه في الرياض.

واصل البرلمان الأوروبيون نقدهم لسجل السعودية الحقوقي في 2021، حيث [وقع](#) أكثر من 160 برلماني بياناً يدعم المدافعات عن حقوق الإنسان نشر في اليوم العالمي للمرأة في مارس، ودعم أكثر من 120 منهم [بياناً](#) مشابهاً في نوفمبر، ليعقد الحوار الأوروبي-السعودي الأول حول حقوق الإنسان في 27 سبتمبر.

وفي ديسمبر 2021 قام الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بجولة في منطقة الخليج والتقى أثناءها مع محمد بن سلمان، ليضحي أول قائد أوروبي يلتقي بولي العهد منذ مقتل خاشقجي في 2018، في خطوة متجهة نحو إعادة تطبيع العلاقات مع القيادة السعودية.

التلميع الرياضي

واصلت السلطات السعودية مساعيها الدعائية العالمية بالاستثمار في الرياضة والترفيه، ففي أكتوبر 2021 تكلل مسعى صندوق الثروة السيادية السعودية، صندوق الاستثمارات العامة، للاستحواذ على نادي نيو كاستل يونايتد الرياضي البريطاني بالنجاح، بصفقة قيمتها 300 مليون جنيه إسترليني، وفي موافقته على الاستحواذ قبل الدوري الممتاز الإنجليزي بحجة أنّ صندوق الاستثمارات العامة، وقيّمته قرابة ترليون ريال سعودي، كيانٌ منفصل عن الدولة السعودية، رغم واقع التحامه التام معها وترأس محمد بن سلمان وإدارته له.

في ديسمبر عقدت السعودية أول سباق فورمولا 1 على أراضيها، إلى جانب عدد من الحفلات الموسيقية، وقبل السباق دعت منظمات غير حقوقية المتسابقين والجمهور والشخصيات الإعلامية لتجنب المساهمة في تلميع صورة السلطات، إما بانتهاز الفرصة للحديث عن انتهاكات الحقوقية في البلاد أو برفض المشاركة في الفعاليات، واستجابة لهذه الدعوات أعلن نجم الفورمولا 1 لويس هاملتون أنه لم يرتحّ للتنافس في البلاد نظرًا لقمعها مجتمع الميم.

الحقوق الرقمية

في يوليو 2021 نشر مشروع بيغاسوس، وهو تحقيق أجّره العفو الدولية بالتعاون مع "قصص محرمة" (Forbidden Stories) استنتاجاته، وسلط الضوء على مدى استخدام برنامج التجسس بيغاسوس التابع للشركة الإسرائيلية (مجموعة إن إس أو) من قبل الدول القمعية، بمن فيها السعودية والإمارات والبحرين، لاختراق هواتف أعداد ضخمة من الناس في أرجاء العالم بمن فيهم نشطاء حقوق الإنسان والصحفيين والمسؤولين الحكوميين، وحددت قائمة تعدادها 50,000 رقم هاتف كهدف محتمل للتجسس، وممن استهدفوا كانت المديرية التنفيذية الراحلة لمنظمة القسط، المدافعة عن حقوق الإنسان آلاء الصديق، ومؤسس القسط المدافع عن حقوق الإنسان السعودي يحيى عسيري.

تلت ما كشف من حقائق ردة فعل ضخمة، وبعد ضغط من منظمات حقوقية منعت (مجموعة إن إس أو) من عرض برنامج بيغاسوس في معرض الأمن الدولي في لندن في 28-29 سبتمبر، والأهم من ذلك أنّ الإدارة الأمريكية وضعت (مجموعة إن إس أو) في قائمة سوداء في نوفمبر.

جوائز

في 2021 يناير [تأهلت](#) المدافعة عن حقوق الإنسان لجين الهذلول لنهائي تصفيات جائزة مارتين إينالز البارزة لنشاطها في الدفاع عن حقوق المرأة في السعودية، وفي أبريل تلقت جائزة فاتسلاف هافيل لعام 2020، وهي جائزة بارزة تكرم النشاط المدني في الدفاع عن حقوق الإنسان، وقد كان لترشيح العديد من أبطال حقوق الإنسان في السعودية في السنوات الأخيرة لجوائز دولية دور فعال في جذب الانتباه لعملهم الشجاع والتذكير بعمل تلك الأسماء المغيبة وراء القضبان.

15. التوصيات



التوصيات للمجتمع الدولي:

- العمل على ضمان فتح تحقيق حيادي وشامل ومستقل وفعال في جريمة قتل جمال خاشقجي يسمّى فيه كل المتورطين وصولاً إلى رأس هرم القيادة ومحاسبتهم في محاكمة عادلة وشفافة؛
- الوقف فوري لبيع كل الأسلحة وتصدير تكنولوجيا الرقابة إلى السعودية؛
- احتساب وضع حقوق الإنسان في السعودية عند التعامل مع السلطات وتقييم آثار هذا التعامل على حقوق الإنسان؛
- تقديم وتأييد قرارات الأمم المتحدة لتأسيس آلية رقابية على وضع حقوق الإنسان في السعودية؛
- مساءلة ومعارضة عضوية السعودية مستقبلاً في مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة إن لم تطبق السلطات إصلاحات حقيقية؛ وحث السلطات السعودية على تطبيق التوصيات أدناه.

التوصيات للسلطات السعودية:

- ضمان التكريس القانوني والفعلي الكامل للحق في حرية التعبير والتجمع وتشكيل الجمعيات والإفراج الفوري وغير المشروط عن كل معتقلي الرأي بمن فيهم المدافعات عن حقوق الإنسان المعتقلات لممارسة حرياتهن الأساسية؛
- الانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- إصلاح النظام القانوني في البلاد ابتداءً بصياغة دستور ونظام جزائي ومراجعة نظام محاربة جرائم الإرهاب وتمويله ونظام الجرائم المعلوماتية ونظام النشر والمطبوعات ونظام الجمعيات والمؤسسات وضمن امتثال هذه الأنظمة الكامل للمعايير الدولية؛
- ضمان امتثال الأنظمة الأربعة الجديدة التي أعلن عنها في 8 فبراير 2021 لإصلاح المؤسسات القضائية، بما في ذلك نظام الأحوال الشخصية، مع المعايير الدولية، والحماية الكاملة لحقوق النساء والأطفال؛
- وضع حد لممارسة الاعتقال التعسفي ومنح كل الأفراد المحرومين من حريتهم كل الضمانات القانونية الأساسية وحقوق المحاكمة العادلة؛
- إلغاء المحكمة الجزائية المتخصصة والتوقف عن ممارسة الأعمال الانتقامية ضد المعارضين السلميين بذريعة محاربة الإرهاب؛
- وضع الحد لممارسة التعذيب والمعاملة القاسية بما في ذلك التوقيف المطول بمعزل عن العالم الخارجي والحجز الانفرادي، والتحقيق في كل ادعاءات التعذيب بتحقيقات سريعة وفعالة وشفافة ومحاسبة كل المتورطين وتوفير الإنصاف الفعال للضحايا بما يتوافق مع المعايير الدولية؛
- الإلغاء المباشر لنظام الولاية وإنهاء القوانين والممارسات التي تميز ضد المرأة؛
- الحد من تنفيذ حكم الإعدام بهدف العمل نحو إلغائه؛ وفي تلك الأثناء تعديل كل التشريعات القائمة بغاية اقتصار تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم الأكثر خطورة وتحريم إعدام القاصرين؛
- وضع حد لكل انتهاكات القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان في اليمن وضمن حصول المستفيدين السريع ودون معيقات على المساعدات الإنسانية والبضائع الضرورية؛

- وضع حد لممارسة الإخفاء القسري والمصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛
- تحسين الإدارة والإشراف على منشآت التوقيف وضمان تطبيق قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء في كل أماكن التوقيف؛
- إلغاء نظام الكفالة والمصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وكذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية 189 عن عاملات المنازل؛
- وضع حد لممارسة هدم المنازل بغير حق والتهجير القسري لسكانها، ووضع آليات استشارة مع السكان والتأكد من الإخطار المسبق وتقديم التعويضات اللائقة على الخسارات.
- العمل على تجنيس كافة الأفراد عديمي الجنسية والمصادقة على اتفاقية عام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، وكذلك اتفاقية عام 1961 بشأن تخفيض حالات انعدام الجنسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

16. التسلسل الزمني للأحداث المتعلقة بحقوق الإنسان في 2021

3 - 5 يناير

عقد رالي داکار، رالي الطرق الصعبة الذي تنظمه شركة "منظمة أماوري للرياضة" الفرنسية، في السعودية.

14 يناير

تخفيض حكم الطبيب وليد الفتيحي من ست سنوات إلى ثلاث سنوات وشهرين، نصفها مع وقف التنفيذ، يتلوها منع سفر للمدة نفسها، والإفراج عنه بحكم أنه مسجون منذ نوفمبر 2017.

27 يناير

الإدارة الأمريكية الجديدة تفرض وقفًا مؤقتًا لبيع الأسلحة للسعودية.

18 يناير

ترشيح المدافعة عن حقوق الإنسان إلى نهائيات جائزة مارتين إينالز.

أواخر يناير

الإفراج عن المدافع عن حقوق الإنسان عصام كوشك بعد قضائه حكمًا بالسجن لمدة أربع سنوات، مع بقاءه مقيّدًا بمنع من السفر لمدة أربع سنوات.

8 فبراير

ولي العهد محمد بن سلمان يعلن أن السعودية ستعتمد نظام أحوال مدنية، ونظام معاملات مدنية، ولائحة جزائية للأحكام التعزيرية، ونظام إثبات مع نهاية العام، دون أن تنشر أي تفاصيل حول ذلك.

10 فبراير

المحكمة الجزائية المتخصصة تحكم على ستة نشطاء، بمن فيهم الناشطة إسراء الغمغام، بمحكوميّات طويلة بالسجن.

10 فبراير

الإفراج عن المدافعة عن حقوق الإنسان لجين الهذلول بعد انقضاء مدة محكوميّتها، مع ثلاث سنوات تحت الملاحظة ومنع من السفر لمدة خمس سنوات.

.....

24 فبراير

قوات الأمن تعتقل محمد باقر النمر، والد الشاب المعتقل علي النمر، في العوامية، ليفرج عنه بعد يومين.

27 فبراير

الاستخبارات الأمريكية تنشر تقريرًا رفعت عنه السرية يخلص إلى أن ولي العهد محمد بن سلمان وافق على عملية قتل الصحفي جمال خاشقجي.

فبراير-مارس

الإفراج عن ثلاثة عشر ناشط ومدون اعتقلوا في أبريل 2019، وهم صلاح الحيدر وبدر الإبراهيم ومحمد الصادق وثمر المرزوقي وعبدالله الدحيلان ونايف الهنداس وعلي الصفار ورضا البوري وخديجة الحربي ومقبل الصقار وفهد أبا الخيل وأيمن الدريس وعبدالله الشهري.

أواخر فبراير

الإفراج عن الصحفي علاء برنجي بعد قضائه محكومية مدتها سبع سنوات بالسجن، ليوافقه بعد ذلك منعًا من السفر مدته ثماني سنوات.

مارس

اعتقال الطبيبة والمدونة لجين داغستاني، ليفرج عنها في شهر يونيو.

14-6 مارس

إضراب عن الطعام بدأه 30 معتقل رأي، منهم نشطاء حقوق الإنسان محمد القحطاني، وفوزان الحربي، وعيسى النخيفي، وفهد العريني، والكاتب محمد الحضيف، احتجاجًا على المضايقات وسوء المعاملة من قبل مسؤولي سجن الحائر، بما في ذلك حبسهم في عنبر واحد مع سجناء مرضى نفسيين.

22 مارس

محكمة الاستئناف تصدق على الحكم بالسجن لمدة خمس سنوات على المدافعة عن حقوق الإنسان نسيم السادة.

14 مارس

إدخال إصلاحات محدودة على نظام الكفالة سيء السمعة، الذي يضع العمال الأجانب في المملكة في حالة تبعية مقابل مواطن يتصرف بصلاحيه الكفيل.

أبريل

انتشار حالات كوفيد-19 في سجن الحائر.

5 أبريل

الحكم على معتقل الرأي عبدالرحمن السدحان بالسجن لمدة 20 سنة تتبناها 20 أخرى منع من السفر.

8 أبريل

الحكم على الكاتب خالد المهاوش بالسجن لمدة 10 سنوات تتلوها مدة مماثلة من منع السفر.

19 أبريل

لجين الهذلول تتلقى جائزة فاتسلاف هافيل لعام 2020 لنشاطها دفاعاً عن حقوق المرأة في السعودية.

25 أبريل

الحكم على المدافع عن حقوق الإنسان خالد العمير بالسجن لمدة سبع سنوات تتلوها مدة مماثلة من منع السفر.

20 أبريل

الحكم على المدافع عن حقوق الإنسان محمد الربيعة بالسجن لمدة ست سنوات تتلوها ست سنوات منع من السفر.

أواخر أبريل

الحكم على المدون عبدالعزيز العودة بالسجن لمدة خمس سنوات نصفها مع وقف التنفيذ.

8 مايو

وفاة معتقل الرأي زهير علي شريدة في ظروف غامضة.

15 يونيو

إعدام مصطفى هاشم الدرويش بدعوى مشاركته في مظاهرات القطيف، شرقي المملكة، التي جرت حينما كان عمره ما بين 17 و19 عامًا.

مايو-يونيو

السلطات السعودية تعتقل عددًا من المدونين، منهم عبدالله جيلان وعبدالرحمن الشخي وأسماء السبيعي ولينا الشريف ورينا عبدالعزيز وياسمين الغفيلي.

26 يونيو

الإفراج عن المدافعتين عن حقوق الإنسان سمر بدوي ونسيمة السادة بعد انقضاء محكوميتيهما.

27 يونيو

الإفراج عن الرادود محمد بوجبارة المسجون لنشر فيديو يقيم فيه شعيرة دينية بعد ثمانية شهور من السجن.

8 يوليو

السلطات تجري عددًا من المداهمات في مدينة أبها، معتقلة عددًا من الأكاديميين، منهم أستاذ الشريعة قاسم القثري الألمعي، وأستاذ اللغة العربية محمد الحازمي، وعلي بن حسن الألمعي.

6 يوليو

حضور الباحث الشرعي سلمان العودة آخر جلساته حتى الآن عند المحكمة الجزائية المتخصصة.

.....

8 يوليو

البرلمان الأوروبي يقرر قرارًا يندد بانتهاكات حقوق الإنسان في السعودية، وتحديدًا استخدام السلطات السعودية لعقوبة الإعدام وتنفيذها المستمر بحق الجناة الأحداث.

22 يوليو

اعتقال الناشط عبدالله المبارك.

أواخر يوليو

الإفراج عن الكاتيين عبدالعزيز الدخيل وعلي الشدوي والإعلامي عقل الباهلي دون تهمة.

30 يوليو

محاولة قتل المدافع عن حقوق الإنسان خالد العمير في سجن الحائر.

8 أغسطس

الحكم على عشرات الفلسطينيين والأردنيين المرتبطين بالقضية الفلسطينية أحكامًا مطولة بالسجن تتراوح بين ستة أشهر و22 سنة.

9-12 أغسطس

المدافع عن حقوق الإنسان محمد القحطاني يدخل في إضراب آخر عن الطعام احتجاجًا على عدم نقله من عنبر مرضى النفسية في سجن الحائر وحرمانه من الكتب وسوء معاملته.

16 أغسطس

محكمة الاستئناف تزيد الحكم المنزل على المدافع عن حقوق الإنسان خالد العمير من سبع إلى تسع سنوات بالسجن.

14 أغسطس

اعتقال عبدالوهاب الدويش، نجل الداعية المخفي قسريًا سليمان الدويش، مرةً أخرى.

سبتمبر

محكمة الاستئناف تصدق على الحكم المنزل على المدافع عن حقوق الإنسان محمد الربيعة بالسجن لمدة ست سنوات.

منتصف سبتمبر

الإفراج عن ناشط حقوق الإنسان ياسر العياض بعد إكماله محكوميته بالسجن لمدة سنتين.

أواخر سبتمبر

الإفراج عن الأكاديمي عبدالرحمن الشميري بعد قضائه حكمًا بالسجن لمدة 15 سنة، ليواجه بعدها منعًا من السفر لمدة 15 سنة.

28-29 سبتمبر

بعد ضغط من منظمات حقوقية، منع شركة التكنولوجيا الإسرائيلية (مجموعة إن إس أو) من عرض برنامج بيغاسوس في معرض الأمن الدولي في لندن.

5 أكتوبر

محكمة الاستئناف تصدق على الحكم المنزل على معتقل الرأي عبدالرحمن السدحان بالسجن لمدة 20 سنة.

7 أكتوبر

مجلس حقوق الإنسان يصوت ضد تجديد ولاية الآلية الدولية الوحيدة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في حرب اليمن، وذلك بعد ضغط شديد من السعودية وحلفائها.

12 أكتوبر

القتل الوحشي للإصلاحي موسى القرني في زنزانتة في سجن ذهبان.

7 أكتوبر

نجاح مسعى صندوق الاستثمارات العامة، ألا وهو صندوق الثروة السيادية السعودية، في الاستحواذ على نادي نيوكاستل يونايتد لكرة القدم في بريطانيا بصفقة قيمتها 300 مليون جنيه إسترليني.

18 أكتوبر

اعتقال عبدالرحمن الدويش، أخ عبدالوهاب ونجل الداعية المخفي قسرياً سليمان الدويش.

منتصف أكتوبر

الإفراج عن العباس المالكي بعد قضائه حكماً بالسجن لمدة أربع سنوات.

26 أكتوبر

الحكم على الصحفي اليمني علي محسن أبو لحوم بالسجن لمدة 15 سنة.

أواخر أكتوبر

اعتقال الأكاديمي سعود السرحان وإخفاؤه قسرياً.

27 أكتوبر

الإفراج عن علي النمر بعد قضائه حكماً بالسجن لمدة 10 سنوات، ليواجه بعدها 10 سنوات أخرى من منع السفر.

5 نوفمبر

إحالة عبدالرحمن الدويش إلى محاكمة سرية دون إعلام ذويه.

21 نوفمبر

اعتقال عامر متروك الفاتح، نجل الكاتب وعالم السياسة متروك الفالح، وإخفاؤه قسرياً، ليفرج عنه في 1 ديسمبر.

14 نوفمبر

الإفراج عن عبدالله الزاهر بعد قضائه حكماً بالسجن لمدة 10 سنوات، ليواجه بعدها 10 سنوات أخرى من منع السفر.

.....

أواخر 2021

نقل معتقل الرأي إبراهيم اليماني إلى زنزانة مع أربعة تكفيريين هددوه بالقتل عدة مراتٍ سابقًا.

5 ديسمبر

السعودية تقيم جائزة فورمولا 1 لأول مرة، رفض أحد نجومها، لويس هاملتون، المشاركة فيه قائلاً إنه لا يرتاح للمنافسة في السعودية.

24 ديسمبر

اعتقال الكاتب والباحث عبدالله يحيى بعد نشره تغريدات ينتقد فيها التطبيع مع إسرائيل.

.....



بعد أن أغلق الستار، اشتدّ القمم:

حقوق الإنسان في السعودية
عام 2021

تقرير القسط السنوي
فبراير 2022